كلمات أعضاء هيئة التدريس

بمناسبة مرور مائة وخمسين عاماً على إنشاء
كلية الحقوق - جامعة القاهرة

كلية الحقوق
جامعة القاهرة

كلية الحقوق
جامعة القاهرة

أ.د. صبرى محمد السنوسي

عميد الكلية

أستاذ القانون العام

هدفى هو خدمة وطننا الحبيب ورفعته

من خلال العمل المتواصل لتطوير كليتنا العريقة

أحمدُ اللـه –تعالى– حمدًا كثيرًا لما أسبغه عليَّ من فضلٍ لا يُعدُّ، ونعمٍ لا تحصى، وأحسب أن من بين هذه النعم مجيء الاحتفال بمرور مائة وخمسين عامًا على إنشاء كلية الحقوق جامعة القاهرة، وأنا –العبد الفقير إلى اللـه– قائمًا على رأس إدارة هذه الكلية العريقة بتاريخها الكبير والمشرِّف في كافة المحافل الوطنية والدولية، متوليًا عمادتها التي طالما كانت حلمًا لم يَدُر بخلدي منذ أن التحقت بالكلية في سبتمبر 1983، وقد مَنَّ اللـه عليَّ بأن أكون عضوًا بهيئة التدريس فيها، ثم عميدًا لها.

ولا شك في أن ذلك لم يأتِ من فراغ، بل جاء بداية بالرغبة الحثيثة في الالتحاق بهذه الكلية العريقة؛ كي أكون من بين دعاة الحق والعدل فيها، محاولًا مع غيري ممن تخرجوا في هذا الصرح التليد إعلاء كلمة الحق والعدل، ساعيًا لتحقيق المساواة بين بني البشر أجمعين في كافة المحافل الوطنية والدولية وأدعو المولى –عز وجل– أن يوفقنا جميعًا لخدمة وطننا الحبيب ورفعته من خلال العمل المستمر والمتواصل، لتطوير كليتنا العريقة، بأقسامها المختلفة (العربي – الإنجليزي – الفرنسي).

وليس من شك في أن هذا التطوير لن يؤتي ثماره إلا من خلال الاهتمام بالعنصر البشري أولًا، متمثلًا في أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، والحرص الدائم على إعداد كوادر من أعضاء هيئة التدريس تستحق حمل الراية لمواصلة مسيرة أساتذتهم السابقين، وأيضًا من خلال تطوير نظم الدراسة والامتحانات، ومواكبة وسائل الاتصال والمعرفة الحديثة؛ لمساعدة الطلاب في التحصيل بصورة أفضل

وأسرع، حتى تكون تلك الامتحانات مقياسًا حقيقيًّا لمستواهم بصورة دقيقة وعادلة.

وفقنا الله –عز وجل– دائمًا لتحقيق كل ما فيه الخير والصلاح لكليتنا العريقة ووطننا الغالي.

أ.د. فتحى إسماعيل واالي

أستاذ قانون المرافعات

حقوق القاهرة.. لا أعتز بشيء قدر اعتزازي بها وبالأجيال الذين تلقوا العلم عني

إذا كانت هناك جاذبيَّة أرضيَّة تحفظ البشرَ والحجرَ من أن تقصف به الرياح والأنواء، فإن هناك جاذبيةً أخرى تجذب الإنسان إلى كيانٍ معينٍ، لا يشعر بنفسه إلا فيه، ولا تنطلق ملكاته إلا في رحابه، ومنذ التحاقي بكلية الحقوق جامعة القاهرة عام 1947، شعرت بعاطفة جيَّاشة نحوها كمبنى ومعنى، وعندما حصلت على ليسانس الحقوق عام 1951 بتقدير ممتاز، تم اختياري للعمل بالنيابة العامة، وبعدها تحدد لي موعدٌ لمقابلة المغفور له – بإذن الله – الدكتور: عبد الرزاق السنهوري رئيس مجلس الدولة آنذاك، وقد رحَّب بي راغبًا في تعييني بمجلس الدولة، ولكنني سمعت صوتًا قويًّا ينبعث من داخلي، يدفعني إلى الرد بأنني لا أريد إلا أن أكون أستاذًا بكليتي.

ومنذ حصولي على الدكتوراه عام 1958، بقيت عضوًا بهيئة التدريس حتى الآن، وفي عام 1985، شرفت باختياري عميدًا مُنتَخَبًا من زملائي، وقد حرصت طوال عمادتي للكلية أن أكون أخًا لزملائي ووالدًا لطلابي، لا أميّزُ بينهم، ولا أنحاز إلا للحقِّ، مدافعًا بكلِّ ما أُوتيتُ من قوَّة عن كرامة الكلية، وكرامة أساتذتها وطلابها.

ولقد أتاحت لي الكلية الفرصة كي أنهل من العلم القانوني، وأن أنتهج منهجًا حديثًا في تأصيل قانون المرافعات، وردِّها إلى نظريات عامة، وأن أكتب – وفقًا لهذا المنهج– مؤلفاتٍ قانونية عديدة يتم الاستعانة بها في معظم الدول العربية، وأن أشاركَ في وضعِ مشروعِ قانونِ التحكيم المصري، ومشروعات في قوانين المرافعات بمصر، والكويت، وفلسطين، مشتملةً على كثير من هذه النظريات.

وأنا لا أعتزُّ الآن بشيء قَدْرَ اعتزازي بكليتي، وبالأجيال الذين تلقَّوا العلم عني، طوال ما يربو على الستين عامًا، والذين يعملون في كل مجالات العمل القانوني والتنفيذي في مصر وكثير من الدول العربية.

واليوم، والكلية تحتفل بمرور مائة وخمسين عامًا على إنشائها، يُسْعِدني أن أراها تؤكد أصالتها، وتجدِّد ثوبها؛ دون المساس بتقاليدها الراسخة، عاقدةً العزمَ على أن تبقى واحدةً من أهم كليات الحقوق في العالم .

أ.د. أحمد فتحي سرور

أستاذ القانون الجنائى

لحقوق القاهرة أن تزهو برعايتها للقانون ، وترسيخ قيمه ، وتعميق ملكته

تحتفل كلية الحقوق جامعة القاهرة بمضي مائة وخمسين عامًا على إنشائها، فتسجِّل بذلك ريادتها في العمل على إرساء القيم القانونية للمجتمع، وتكوين الملكة القانونية لطلاب القانون، وإعدادهم لممارسته في مختلف مجالاته مُسلَّحين بمبادئه.

ويرمز هذا الاحتفال إلى الرسالة المتميزة التي تنهض بها هذه الكلية؛ لإرساء سيادة القانون، وتكوين جيل يرفع رايته، ويحافظ على مبادئه، ويعمل على تطويرها لصالح المجتمع، وقد نهضت هذه الكلية عبر تاريخها العريق المجيد بمختلف الدراسات والبحوث القانونية التي قام بها أساتذتها وخريجوها، وحملت لواء النهضة القانونية في مختلف المجالات، وكان لرجال القانون الذين تخرجوا في هذه الكلية الفضل في ريادة الحركة الوطنية في مصر، والدفاع عن الحقوق والحريات وحمايتها، ولم تقتصر هذه الكلية على تدريس القانون في صورته التشريعية، بل عمدت إلى ترسيخ قِيَمِه، وتعميق ملكته وتطويره، تلبيةً لاحتياجات المجتمع، ونجحت في إرساء نظامٍ قانونيٍّ متميزٍ بمبادئه وأصوله.

ونجحت الكلية في أن تُنْشئ على يد أساتذتها كلياتٍ أخرى في مختلف محافظات مصر وفي الدول العربية؛ لكي تنهض برسالة القانون، وإعداد أجيال ممن يحملون رسالته لخدمة المجتمع، فاستحقت عن جدارة وصفها بأنها الكلية الأم لسائر كليات الحقوق في العالم العربي.

ومن حقِّ كلية الحقوق أن تزهو بأن القانون الذي ترعى تعليمه وتعميق قيمه بين الطلاب يؤدي دورًا أساسيًّا داخل المجتمع لا غنى عنه، فهو العنوان المضيء للمشروعية في كافة الأعمال القانونية، وهو الضابط الذي يحكم صحتها، وبه يتم التعبير عن ضمانات الحقوق والحريات.

إن هذا الاحتفال يرمز إلى الرسالة الخالدة التي تؤديها كلية الحقوق، وهي إعلاء سيادة القانون، إن هذا الإعلاء يتطلب تكوينًا قانونيًا متميزًا ينعكس في مرحلته التشريعية؛ فتكون النصوص واضحةً ملبيةً لاحتياجات المجتمع، وينعكس على تطبيقه، فتتحقق به وحدة المعنى القانوني، ويتأكد به الأمن القانوني، وينعكس على تنفيذه بصورة خاصة ترسيخًا لقيم المبادئ القانونية داخل النفوس والضمائر، وهو ما تنهض به الكلية عبر تاريخها العريق.

وليكن احتفالنا اليوم بمضي مائة وخمسين عامًا على إنشاء كلية الحقوق بجامعة القاهرة؛ تعبيرًا عن تصميم الكلية على العمل نحو رفعة القانون، وإعلاء شأنه وتطويره لخدمة الاحتياجات المتطورة للمجتمع.

كلية الحقوق
جامعة القاهرة

أ.د. محمود سمير الشرقاوي

أستاذ القانون التجاري

كلية الحقوق مَنْهَلٌ للعلم القانوني وخريجوها حملة شعلته

منذ أن كنتُ طفلًا صغيرًا لم أُغيِّر –على مرور الزمن– رغبتي في الالتحاق بكلية الحقوق؛ لأدرسُ القانون، وعندما حصلت على الثانوية العامة، حملت أوراقي، وذهبت إلى الكلية، وقدمتُ أوراقي لشئون الطلبة؛ حيث لم يكن قد عُرِفَ وقتئذ مكتب التنسيق؛ إذ تُعلن كلُّ كلية عن الحد الأدنى لمجموع الدرجات الذي تقبل به الطلاب الذين يريدون الالتحاق بها، وأذكر أن المسئول المختص في شئون الطلبة كان ينادونه باسم «بيومي أفندي»، وهو الذي تلقَّى أوراقي، ثم أعطاني خطابًا لأذهب به إلى الإدارة الطبِّية في جامعة القاهرة لإجراء الكشف الطبي، وكان معي من الطلبة الزملاء عندما سرنا من الكلية إلى الإدارة الطبِّية بالجيزة، محمد فتحي نجيب –رحمه الله– رئيس المحكمة الدستورية العليا الأسبق، ومحمود البلتاجي –رحمه الله– وزير السياحة الأسبق.

وطابتْ لي الدراسةُ في الكلية العتيدة، وتلقيتُ العلمَ فيها على يدِ أساطين القانونِ والاقتصادِ، منهم الدكتور سعيد النجار (أستاذ الاقتصاد)، والدكتور السيد صبري (أستاذ القانون الدستوري)، والدكتور عبدالمنعم بدر (عميد الكلية في الوقت ذاته)، ودرَّس لنا القانون الروماني، والدكتور صوفي أبو طالب (تاريخ القانون)، والدكتور محمود جمال الدين ذكي (نظرية القانون)، والدكتور جميل الشرقاوي (نظرية الحق).

ثم درَّس لنا في السنة الثانية القانون الإداري الدكتور توفيق شحاتة، والقانون المدني الدكتور سليمان مرقص، والدكتور عبدالمنعم فرج الصدة، ودرَّس لنا الاقتصاد الدكتور محمد لبيب شقير، ودرسنا القانون الدولي العام على يد الدكتور عبد الله العريان.

أما في السنة الثالثة، فقد درَّس لنا الدكتور عبد الفتاح عبد الباقي (القانون

المدني)، كما درس لنا الدكتور محسن شفيق (القانون التجاري)، ودرسنا (قانون المرافعات) على يد الدكتور رمزي سيف.

ودرَّس لنا في السنة الرابعة، أساتذة القانون المدني والقانون التجاري ممن سبق لهم التدريس لنا في السنوات السابقة، بالإضافة إلى الدكتور جابر جاد عبدالرحمن، والدكتور فؤاد عبدالمنعم رياض اللذين درسا لنا القانون الدولي الخاص.

وأخص بالذكر في دراسة (القانون الجنائي) في السنوات الثانية والثالثة والرابعة، أستاذنا الدكتور محمود مصطفى، أما (الشريعة الإسلامية) فقد درسها لنا في السنة الأولى الدكتور محمد سلام مدكور، والسنوات الثانية والثالثة والرابعة الأستاذ الجليل الشيخ محمد أبو زهرة.

وتخرجت في الكلية عام 1958، وكنت أحد ستة من الخريجين الحاصلين على تقدير (جيد جدًّا مع مرتبة الشرف)، ثم عُيِّنت معيدًا بقسم القانون التجاري بالكلية، وهي المادة التي كنتُ أفضِّلها دائمًا، وأعتقدُ أننا كنَّا من دفعات الكلية المحظوظة التي تلقت العلوم القانونية والاقتصادية والشرعية على أيدي جهابذة العلم في هذا المعهد العتيد، الذي نحتفل بمرور مائة وخمسين عامًا على إنشائه، وتولى عمادته أساتذة أجلاء من فطاحل القانون في إنجلترا وفرنسا ومصر، منهم على سبيل المثال:

البروفيسور هيل، والبروفيسور والتون من إنجلترا، والعميد ليون ديجي الفرنسي، والأستاذ لمبير الفرنسي.

ومن مصر: عبدالحميد أبو هيف، أستاذ القانون الدولي الخاص، والدكتور علي ماهر باشا، والدكتور العلامة عبد الرزاق السنهوري باشا (المشرع الكبير)، والدكتور محمد كامل مرسي باشا، والدكتور محمد مصطفى القللي، والدكتور محمد صالح أستاذ القانون التجاري، والدكتور محمد حامد فهمي أستاذ قانون المرافعات، والدكتور عبد المنعم بدر أستاذ القانون الروماني، والدكتور محمود مصطفى أستاذ القانون الجنائي، والدكتور عبد المنعم بدراوي أستاذ القانون المدني، والدكتور جميل الشرقاوي أستاذ القانون المدني، والدكتور أحمد فتحي سرور أستاذ القانون

الجنائي، والدكتور فتحي والي أستاذ قانون المرافعات.

كما كان لي شرف تولي عمادة الكلية، محققًا بذلك أمنيتي، إذ لم أتمنَ ولم أسعَ إلى تقَلُّد أي منصب في حياتي، ولكن عمادة هذا المعهد العتيد كانت هي فقط أمنية حياتي.

وتوالت الأجيال من الأساتذة والعمداء من الكلية، وحافظت الكلية على تقاليدها الرفيعة الراقية حتى اليوم، ومن أجمل التقاليد التي تستحق الإشارة إليها، أنه حتى الآن عندما يجتمع الأساتذة أعضاء مجلس الكلية في غرفة العميد قبل انعقاد المجلس في الغرفة المخصصة له، أن يخرج أعضاء هيئة التدريس من غرفة العميد حسب ترتيب أقدميتهم، دون أن يتعمدوا ذلك أو يوجههم أحد.

ويسعدني أن أذكر أنني عندما تولَّيت عمادة الكلية كان هدفي الأسمى هو تطوير العملية التعليمية بالكلية؛ إذ اهتم غيري قبل ذلك بإضافة مبانٍ جديدة للكلية – ومن ذلك: أنني أنشأت قسم الدراسة القانونية باللغة الإنجليزية؛ إذ كنت ألاحظ من خلال تخصصي في قضايا التحكيم التجاري الدولي، والتي تُعد مصر من أهم الدول التي ترتبط بهذا النوع من القضايا، كنت ألاحظ أن مصر تعهد بقضاياها – إلى جانب هيئة قضايا الدولة– إلى محامين أجانب من كبار المتخصصين في مجال التحكيم الدولي، وتدفع لهم أتعابًا باهظة تجاوز الملايين، ولأن أكثر من 90% من قضايا التحكيم تتم باللغة الإنجليزية، ففكرت في إنشاء قسم الدراسة القانونية باللغة الإنجليزية، ووضعت بنفسي لائحة الدراسة التي تدرَّس به، سواء باللغة الإنجليزية أو باللغة العربية؛ إذ إن أبناء مصر أحق بالدفاع عن وطنهم.

وقد تخرجت عدة دفعات في هذا القسم، ونجحوا نجاحًا عظيمًا في أداء مهمتهم العلمية والعملية والوطنية.

كما أنني أسهمت في إنشاء قسم الدراسة باللغة الفرنسية، وطلبت من زميلي الدكتور مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة في تلك الحقبة، أن نوقِّع اتفاقية مع جامعة باريس (1) لدراسة ليسانس الحقوق طبقًا لبرامج هذه الجامعة الرصينة، كما حددت المواد التي يجب أن تدرس باللغة العربية حتى يحصل الخريج على شهادتين: الأولى من جامعة باريس (1)، والثانية من جامعة القاهرة.

وبالتالي يتمكَّن الخريج من إعداد الدكتوراه مباشرة في جامعة باريس دون أي إجراءات خاصة بالمعادلات الدراسية، ومن ناحية أخرى عدَّلتُ وأضفتُ لها مواد تستحق الدراسة مثل: الصياغة القانونية، واللغة العربية، وقواعد الشهر العقاري.

وحتى لا أطيل في هذا المقام الذي لا ينتهي عنه الكلام، فإنني أختتم كلمتي متمنيًا كل الدعوات الطيبة للمعهد العتيد؛ كي يستمر منهلًا للعلم القانوني على مستوى العالم العربي، كما أتمنى لزملائي وتلاميذي من أعضاء هيئة التدريس، ومن الخريجين كل التوفيق في أداء الرسالة، وحمل شُعلة العلم القانوني التي يُسَلِّمُها كلُّ جيلٍ إلى الجيل اللاحق.

كلية الحقوق
جامعة القاهرة

أ.د. مفيد محمود شهاب

أستاذ القانون الدولى

قرن ونصف والعدل حصن في حقوق القاهرة

لا بد وأن تشعر بالفخر والعزة عندما تسمع لقبك مقرونًا باسم حقوق القاهرة، خصوصًا إذا كنت تحاضر خارج بلدك في أي دولة عربية أو أجنبية، ومحل الفخر يأتي من قيمة كلية الحقوق بجامعة القاهرة، التي اكتسبت سمعة علمية مرموقة على مر السنين، منذ أن تأسست عام 1886 على يد الخديوي إسماعيل، وعرفت وقتها باسم مدرسة (الإدارة والألسن)، وكان لها سبق الريادة في مصر بل في الوطن العربي، ثم ضمت لجامعة القاهرة عام 1925 باسم كلية الحقوق.

وعراقة الاسم لا تأتي فقط من الريادة، ولكن أيضًا ممن تخرج فيها من أساتذة القانون ورجال الهيئات القضائية والمحاماة، الذين حملوا ميزان العدل وسنوا الدساتير والتشريعات واللوائح في ربوع مصر والوطن العربي، أو دافعوا عن مصالحها وحقوقها وحدودها في المحافل الدولية، وما يوم طابا ببعيد.

انضممت وأنا خريج حقوق الإسكندرية إلى هيئة تدريس كلية حقوق جامعة القاهرة، فلم أجد إلا الرعاية العلمية الممتازة والحضن الوارف الظليل، فلم أشعر بالغربة العلمية أو الإنسانية أبدًا، بل أحسست كمن انتقل من حضن أم إلى حضن أب تعهده بالرعاية والحنو، وقد كان فخري عظيمًا واعتزازي كبيرًا حينما اختارتني إدارة البعثات عضو بعثة لحقوق القاهرة –لاستكمال درجة الدكتوراه– إلى فرنسا، وظللت ست سنوات بجامعة باريس، وطوال تلك المدة كانت حقوق القاهرة الظهر والسند بدعمها الدائم لي، متمثلة في عميدها وقتها الأستاذ الدكتور/ محمود مصطفى، وكذلك الأستاذ الدكتور/حامد سلطان، رئيس قسم القانون الدولي؛ حيث كانا دائمي السؤال عليّ مخففين عني آلام الغربة ومذللين لي صعوبات البحث العلمي، وفور عودتي من فرنسا عُيّنت مدرسًا بقسم القانون الدولي، فلم أبخل على أجيال من الذين سعدت بالتدريس لهم على مدى أكثر من نصف قرن من الزمان، ولأجد الدعم والرعاية من رئيس القسم

ومن زميلي أ.د. عائشة راتب، أ.د. صلاح عامر، وكذلك من عميد الكلية حينئذ أ.د. جابر جاد عبد الرحمن، وأسرة الكلية من أعضاء هيئة التدريس والعاملين، مما أتاح لي أن أتعلم منهم كثيرًا من القيم والمثل في مناخ علمي يسر لي أداء واجباتي، وحببني في روح الأسرة الكبيرة التي تضمنا: حقوق القاهرة.

كذلك فإن المناخ العلمي وتطوير العملية التعليمية وتحديثها الدائم أدى بكليتنا إلى التوسع في إنشاء عديد من الدبلومات المتخصصة في الدراسات العليا، فضلًا عن عدد من المعاهد العليا النوعية من بينها معهد قانون الأعمال الدولية الذي شرفت بأن أكون أول مدير له عند افتتاحه عام 1989.

عشت أكثر من نصف قرن في هذه الكلية العريقة، فكان لي حظ أن أكون غصنًا من الشجرة الشامخة، وقد تخرج فيها خيرة أساتذة القانون ورجال القضاء والمحاماة في مصر والوطن العربي.

فهم يتمتعون بالأخلاق والمثل العليا التي جعلتهم مهيئين لتولي قضايا مصرية وعربية ودولية كانوا في الحصن الحامي والعين الساهرة لرد الحق بالعدل وإعلاء حكم القانون.

لقد قدمت حقوق القاهرة عددًا من الرموز التي لا يستهان بها في الحياة الأكاديمية والعلمية وفي مجالي التشريع والقضاء، ولم تكتف بذلك بل أسهمت بجهود هؤلاء في تقديم النصح والخبرة للسلطتين التنفيذية والتشريعية، وذلك بما لهم من علم ومعرفة قانونية متميزة.

ولم يتوقف عطاء الكلية عند هذا الحد، بل أنجبت عديدًا من الرموز والكفاءات الذين لم يبخلوا على الوطن بجهودهم وتولي عدد من المناصب الوزارية، كما كانوا منبع النور الذي أضاء جنبات كليات الحقوق الأخرى التي أنشئت في مصر والوطن العربي والنواة المؤسسة لكثير منها.

وما زال عطاء هذه الكلية عظيمًا، بما تنشره من مؤلفات متميزة ومتتالية لأساتذتها، حتى أصبحت المرجع والحصن للقانون والشريعة، وستظل دائمًا.

فما يغرس على منهاج النور يثمر على مر العصور.

أ.د. سميحة مصطفى القليوبي

أستاذ القانون التجاري

كلية الحقوق.. عطاء مستمر للعلوم القانونية والاقتصادية لمصر والوطن العربي

في ذكرى مرور 150 عامًا على إنشاء كلية الحقوق – جامعة القاهرة، تصدر الكلية عددًا خاصًّا من مجلة الحقوق، التي تصدرها ذات الكلية، وطلب سيادة العميد أ.د/صبري السنوسي أن يشترك أساتذة الكلية في كتابة نبذة عن هذه الكلية العريقة.

وتذكرني هذه الذكرى بما قدمته هذه الكلية، ولا تزال في مجالات العلوم القانونية والاقتصادية في عطاء مستمر داخل مصر والوطن العربي بصفة خاصة، ففي مصر يُعد معظم أساتذة كليات الحقوق القائمة من خريجي حقوق جامعة القاهرة، ومن أمثال ذلك كلية حقوق جامعة عين شمس؛ حيث تشكل هيئة التدريس في معظمها منذ إنشائها حتى الآن نخبة متميزة من خريجي حقوق القاهرة، نذكر منهم على سبيل المثال: الأستاذ الدكتور: عثمان خليل عثمان، والأستاذ الدكتور: أبو زيد رضوان رحمة الله عليهما، والأستاذ الدكتور: حسام عيسى أطال الله في عمره، والأمر ذاته بالنسبة لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، نذكر منهم الأستاذ الدكتور: رفعت المحجوب، والأستاذ الدكتور: أحمد الغندور، رحمهما الله.

وفي مجال القضاء فإن شيوخ هذه المهنة الرفيعة معظمهم من خريجي حقوق القاهرة، وامتد العطاء ولا يزال إلى معظم الدول العربية.

وامتد العطاء إلى العالم العربي منذ سنوات عديدة تزيد على الخمسين عامًا، وأذكر في هذه المناسبة عندما توجهت وشرفت بالتدريس في جامعة الكويت عام 1973م؛ فوجدت نفسي محاطة بنخبة وكوكبة من أساتذة كلية حقوق – جامعة القاهرة، تشترك في تأسيس وإعداد البرامج العلمية والتدريس بكلية حقوق جامعة الكويت، أذكر منهم على سبيل المثال الأساتذة: د. عبد الحي حجازي، ود. عبد الفتاح عبد الباقي وغيرهما رحمهم الله جميعًا، كنت محاطة بأعلام مصرية من

خريجي حقوق القاهرة، وامتلأت مكتبات كلية الحقوق بالكويت بالمؤلفات في العلوم القانونية من جميع التخصصات، التي مثَّلت إشعاعًا ونورًا لطلاب البحث والدراسة.

وأذكر على سبيل المناسبة أنني شرُفت شخصيًّا بالاشتراك في إعداد البرامج العلمية القانونية لكلية القانون بجامعة دار الحكمة بالمملكة العربية السعودية، التي تُعدُّ أول كلية قانون للبنات، والتي أسسها معالي الوزير زكي اليماني؛ حيث تم تشكيل لجنة منذ أكثر من خمسة عشرة سنة كنت أحد أعضائها مع الأستاذ الدكتور: وحي لقمان، الحاصلة على درجة الدكتوراه من جامعة القاهرة في أوائل التسعينيات، وقامت اللجنة بإعداد واختيار أفضل أنظمة الدراسة، وكان الإقبال ولا يزال كثيرًا على كلية حقوق البنات بالمملكة العربية السعودية.

وامتد إشعاع حقوق القاهرة وعطاؤها إلى باقي كليات حقوق معظم الدول العربية سواء بطريق مباشر عن أساتذة من خريجي جامعة القاهرة، أو بطريق غير مباشر عبر الوافدين للدراسة في هذه الكلية.

ولا تزال وستزال بإذن الله كلية حقوق جامعة القاهرة مستمرة في عطائها العلمي والبحثي في مجالات العلوم القانونية والاقتصادية إلى المجتمع القانوني داخل مصر والعالم العربي ما دامت الحياة قائمة.

والحق أنني لم أجد من الكلمات ما يكفي لعطاء كلية حقوق القاهرة، وكل عام وأنتِ بخير أيتها الصرح العلمي الكبير، والعقبى للأعياد القادمة ما دامت الحياة على وجه البسيطة.

كلية الحقوق
جامعة القاهرة

أ.د. محمود عز العرب السقا

أستاذ فلسفة القانون وتاريخه

كلية الحقوق.. دار الحق والعدل والقانون

كلية الحقوق.. جاءت تتويجًا لما قمتُ به إبَّان حياتي العملية من مرحلة المدرسة الابتدائية؛ حيث كنت خطيبًا للمدراس وحصلت على جائزة الملك فاروق «عبارة عن ساعة ذهبية لتفوقي العلمي في منطقة شرق الدلتا الجنوبيَّة».

وفي مدرسة الزقازيق الثانوية وصل تفوقي العلمي وعشقي للخطابة خاصة وأنني حافظ للقرآن الكريم منذ كنت في المهد صبيًّا.

ومن قبل مدرسة الزقازيق الثانوية رُشِّحت في المؤتمرات العربية في دمشق، وقُمت بتمثيل مصر جميعًا في الخطابة، وكان موضوعها اللغة العربية لحفظ القرآن الكريم.

وفي الاتجاه نفسه جئت إلى كلية الحقوق جامعة القاهرة، والتي دخلتها متأثرًا بالثائر مصطفى كامل في وقفته الرائعة دفاعًا عن حق مصر في حادثة دنشواي وفي المحافل الدولية ضد الإنجليز، وتأثرت بما قاله مصطفى كامل لأخيه عندما تخطى المرحلة الثانوية، وقال له: سوف ألتحق بدار الحقوق حيث حقوق الأفراد والوقوف بجانب (الحق والعدل والقانون)، والاتجاه نفسه بالنسبة لي عندما كنت طالبًا بكلية الحقوق ممثلًا للجماعة العلمية والخطابة.

ثم بدأتُ حياتي في النيابة العامة، وكنت وكيلًا لنيابة (شمال القاهرة)، وترافعت في أهم قضايا الرأي العام، ونلت كثيرًا من خطابات الشكر من رؤساء المحاكم في قضايا الرأي العام.

وحملت المسيرة بسم الله مجريها ومرساها، حيث ذهبت في بعثة علمية إلى باريس وحصلت على دكتوراه الدولة من كلية الحقوق جامعة باريس بتقدير (ممتاز) وكنت رئيسًا لاتحاد الطلبة العرب في أوربا.

وحال عودتي رُشِّحت لمجلس الأمة ورئيسًا للجنة التشريعية، وعندما عدت إلى مصر حافظًا مكاني مدرسًا بكلية الحقوق جامعة القاهرة حتى صرت رئيسًا لقسم فلسفة القانون وتاريخه.

وكانت بصمة واضحة حينما كنت معارًا إلى المملكة المغربية، وأرسلني الملك حسن رحمة الله عليه لتمثيل الأمة العربية في مؤتمر لندن الشهير عام 1979م تحت عنوان: «عالمية الإسلام»، وألقيت المحاضرة عن مركز المرأة في الإسلام باللغة الإنجليزية وكان ثناء الجميع عليّ وعلى رأسهم ملكة إنجلترا.

وكان لي الفضل في تدريس القانون بجامعة الملك فهد في المملكة العربية السعودية، وكان إبداء رأي من الشيخ ابن باز مفتي المملكة وإقناعه بالحجة، وتكلمت معه عن أهمية دراسة القانون، خاصة وكان قد تم عرض أمره واستقلاله أمام مؤتمرات علمية عام 1902 بباريس وعام 1929 نيودلهي، ثم عام 1949 في كلية الحقوق جامعة باريس التي تخرجت فيها فيما بعد.

في ضوء ذلك: واستمرارًا للمراحل العلمية تقدمتُ قبل ذلك عام 1986، وحصلت على جائزة الدولة التشجيعية، وكانت عن موضوع «أثر الفكر الفلسفي في الفقه والقانون الروماني» في العصر العلمي الذهبي للقانون الروماني، وحصلت على «وسام الدولة من الدرجة الأولى».

والآن: وتتويجًا لمسيرتي العلمية، وما أسهمتُ به في الحياة العلمية والسياسية حينما رشحت لمجلس الأمة، وكنت رئيسًا للجنة التشريعية عام 1961 في مجلس الأمة، والتي وضعت دستور 1971 الذي يتمتع بشعبية عالمية برضاء الجميع حتى الآن، ومعه قد استطلعت رأي الجماهير في تقديم دستور يليق بعظمة مصر وحضارتها، والتقيت مع الجماهير من أسوان حتى مرسى مطروح لاستطلاع الرأي في أمر الدستور.

واستمرارًا للمسيرة العلمية وما تضمنته –عبر الدراسات العلمية– من مواصلتي العلمية، وبيان مؤدَّاها ومضمونها تتويجًا لما أبديته من قبل، وتطبيقًا لنصائح الدكتور: طه حسين، الذي حصلتُ على الجائزة العلمية عندما كان وزيرًا للتعليم، وطلب مني أن أواصل الكتابة والقراءة لهذين البيتين من الشعر:

أساور الغيد من ماس ولست أرى
مثـل اليراع سوارًا في يد الرجـل
وكفى قلم الكتاب فخرًا ورفعة
مدى الدهر أن اللـه أقسم بالقلم

كما قال تعالى: ﴿ن ۚ وَٱلۡقَلَمِ﴾ [القلم:1].

«والفضل كل الفضل لبيتي الذي تربيت فيه طالبًا، ثم أستاذًا لكلية الحقوق جامعة القاهرة».

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

كلية الحقوق
جامعة القاهرة

أ.د. سعاد زكي الشرقاوي

أستاذ القانون العام

كلية الحقوق.. مركز إشعاع فكري وحضاري

عندما تأسست كلية الحقوق عام 1868، كانت تسمى مدرسة الألسن والإدارة، وفي هذه التسمية إشارة إلى اتصالها بالحضارات واللغات الأخرى، وفي عام 1882 انفصلت مدرسة الإدارة عن الألسن، وظلت معروفةً بهذا الاسم حتى صدور قرار بتسميتها مدرسة الحقوق عام 1886، وفي عام 1925، تحوَّلت إلى كلية الحقوق، وتم ضمُّها إلى الجامعة المصرية.

ومنذ نشأتها، نجد أن كلية الحقوق قد ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بالمشروع السياسي النهضوي، وضمَّت عناصر متميزة من الأساتذة الأوربيين من إنجلترا وفرنسا وبلجيكا، ممن تركوا بصمات على منهجها ومدرسيها وخريجيها.

ولا يفوتنا الحديث في هذه المناسبة عن إسهام كلية الحقوق في ظهور رموز أسهمت في بناء الحضارة والوطنية المصرية والعربية، من القضاة والمحامين والفقهاء وكذا من الساسة البارزين، واتجه بعض مفكريها إلى الأدب أو الفلسفة، وكتب أساتذتها مؤلفات مهمة في فروع القانون المختلفة وفي السياسة والاقتصاد، وأسهموا في بناء اقتصاد حديث ومجتمع سياسي عصري يواكب العصر، ووضعوا دساتير متقدمة كانت نبراسًا لكل المجتمعات النامية.

وقد استطاعت الأجيال الجديدة من خريجي كلية الحقوق أن تتكيف مع تطورات المجتمع وتقدُّم التكنولوجيا، وانتشروا في مجالات كثيرة، مصرفيَّة، وفنيَّة، وتكنولوجيَّة، بالإضافة إلى المؤسسات السياسية، والقضائية، والإدارية.

وتأكيدًا على دورها الفعَّال، نجد أنه قد انبثقت عن كلية الحقوق جامعة القاهرة كليات الحقوق الإقليمية التي تنتشر في أنحاء مصر، وتأسست على نهجها كليات الحقوق في العالم العربي.

وكان لانفتاح كلية الحقوق على الجامعات الأوربية ثم الأمريكية أكبرُ الأثر في التبادل الثقافي، ومواكبة التغيرات، والإسهام في نهضة الكلية في فروع القانون المختلفة، وهو الأمر الذي نتج عنه إنشاءُ القسم الفرنسي بالكلية بالتعاون مع جامعة باريس، ثم القسم الإنجليزي، في تطوُّر مهم في مجال الانفتاح على الجامعات والثقافات الخارجية، وحَرِصَ القائمون على كلية الحقوق على مدار مائة وخمسين عامًا على الانفتاح والتجديد والتميز، مما جعلها مركزَ إشعاع فكريٍّ وحضاريٍّ.

تحية تقدير وعرفان لكل من أسهم بالفكر والعمل في بناء هذه المنارة العلمية والثقافية وتطويرها.

كلية الحقوق
جامعة القاهرة

أ.د. حســـنين إبراهيم عـبـيـــد

أستاذ القانون الجنائي

حقوق القاهرة.. أمي الحبيبة

أمي الحبيبة كلية حقوق القاهرة، أُحييكِ بعد مرور قرن ونصف من عمر الزمان مؤكدًا على جملة حقائق:

أولاها: إنني أحببتك من أعمق أعماق قلبي، وقبل أن تطأ قدماي مدرجاتك في السبت الثالث من سبتمبر عام 1959م.

وثانيتها: أنني أزهو بما قدمتيه، منذ نشأتك، وحتى اليوم، من تعاون صادق، دوليًا، وعربيًا، ومحليًا:

أما عن الأول (الدولي): فقد بادرتِ بإرسال مبعوثيك إلى فرنسا، وإيطاليا وغيرهما لإعداد رسائل الدكتوراه منذ أواخر القرن التاسع عشر والاغتراف من معين الفكر المقارن حينذاك.

وبالنسبة للثاني (العربي): فقد حملتِ على عاتقك أمانة إنشاء وتطوير عدد من كليات الحقوق في الجامعات العربية فور إنشائها في كل من العراق، والكويت، والمغرب، والسودان، وليبيا، ولبنان، واليمن، والإمارات العربية، وذلك بإعارة العديد من شباب الفقهاء من أبنائك إليها.

– وتعاظم عطاؤها في الثالث (المحلي): حين توليتِ الإسهام في إنشاء كافة الكليات في مصرنا الحبيبة مثل الإسكندرية، عين شمس، ومن بعدهما المنصورة، والزقازيق، وأسيوط، وطنطا، وحلوان، وغيرها.

وثالثتها: أنني أسترجع بذاكرتي استقبالك للعديد من خريجي هذه الكليات الوليدة لإعداد رسائل الدكتوراه تحت إشراف نخبة عريقة من أبنائك، في كافة فروع القانون، وهو ما يعني مواصلة العطاء حتى اليوم.

ورابعتها: أن تطوير الدراسة قد امتدَّ إلى إنشاء دراسة باللغتين الإنجليزية،

والفرنسية مواكبةً من جانبك للدراسة المقارنة المعاصرة، وما انطوت عليه من تحديث في مجالات عديدة في كافة الفروع.

وأخيرًا: فإنني أسأل الله جلَّت عظمته، ألا ينقطع عطاؤك، وأن يتعاظم تعدده وتنوعه على مدى العصور، فهو بحق (عطاء غير مجذوذ).

كلية الحقوق
جامعة القاهرة

أ.د. أحمد حسن البرعي

أستاذ التشريعات الاجتماعية

كلية الحقوق .. كان لها أكبر الأثر في حياتي

بداية، إنه لشرف كبير لي أن أكتب كلمة في هذه الذكرى بصفتي أحد أعضاء هيئة التدريس بكلية الحقوق، لقد كانت دراسة القانون حلم حياتي منذ أن كنت طالبًا في مرحلة الدراسة الثانوية (في أواخر خمسينيات القرن الماضي)، وكان أساتذتي في تلك المرحلة يتنبؤون بأنني سأكون رجل قضاء، وهو ما كان يشعرني بالزهو والافتخار، ولا أعتقد أن مساري المهني ابتعد كثيرًا عن هذا التنبؤ، إذ عُينت معيدًا بهذه الكلية العريقة عام 1966 م، وتدرجت في مناصبها حتى شرفت بحصولي على درجة الأستاذية، وترأست قسم التشريعات الاجتماعية بالكلية.

والحق إنني مدين لهذا المعهد بالكثير؛ ذلك أن ما تلقيته في هذا الصرح العظيم من علم وقواعد سلوك كان له أكبر الأثر في حياتي العملية، والعائلية، والعامة.

فإذا كان قد قدر لي خدمة "مصر" في أكثر من منصب عام، ومنها "مستشار ثقافي في باريس، رئيس وفد مصر لدى اليونسكو بالنيابة، وزير القوى العاملة والهجرة، وزير التضامن الاجتماعي"، فإن هذه التكليفات السياسية كان سببها هو مكانتي كأستاذ بكلية الحقوق جامعة القاهرة.

وعلى الصعيد العلمي والعملي، فإن تكليفي بإعداد قانون العمل في مصر على رأس اللجنة التي أعدت قانون العمل رقم 12 لسنة 2003م، وتعييني عضوًا في مجلس إدارة الاتحاد التعاوني العام، وعضوًا باللجنة العليا للتأمينات الاجتماعية يعود الفضل فيه إلى كوني عضوًا بهيئة تدريس كلية الحقوق جامعة القاهرة.

وعلى الصعيد العائلي أيضًا، كان لكلية الحقوق دورًا مهمًّا، حيث التقيت فيها بشريكة حياتي (أ.د/ نبيلة عبد الحليم كامل)، وتأثر أولادي مروة ورامي بانتماء والديهما إلى مدرسة القانون، فاختاروا القانون مادة لدراستهم.

من مجمل ما تقدم، أعتقد أنه يسهل على من يقرأ هذه الكلمة أن يعي مدى حبي وإخلاصي لهذه الكلية العظيمة، التي أعتز بها، وأكن لأعضائها كل الحب والاحترام والتقدير.

رحم الله أساتذتنا وزملاءنا الذين فارقونا وأمد الله في عمر زملائنا ومتعهم بالصحة ووفق الله أبناءنا من أعضاء هيئة التدريس لما فيه من خير لهذا المعهد العريق.

أ.د. أنـــور أحمـــــد رســـلان

أستاذ القانون العام

حقوق القاهرة.. كم من العلماء أنبتت أرضها

جامعة القاهرة، كم من العلماء أنبتت أرضها الخصبة، وما زالت فيها ومن خلالها يتشكل وجدان شبابنا، أمل الغد وحماة المستقبل، فاعلموا وأنتم تتجولون في أروقتها أنكم تسيرون على درب العظماء، أمثال طه حسين، ونجيب محفوظ، ويوسف إدريس، وسميرة موسى، وحسن فتحي، وعبد الرزاق السنهوري، والكثير من الرواد في مختلف المجالات.

أُنشئت كلية الحقوق – أو الإدارة والألسن كما كانت تسمى– قبل ميلاد جامعة القاهرة، وهي أصل لكليات الحقوق في مصر والمنطقة العربية.

ولقد تشرفت بالدراسة في كلية الحقوق جامعة القاهرة، وبدأت في ممارسة عملي معيدًا ثم بالدراسات العليا، وحصلت فيها على تقدير جيد جدًّا مع مرتبة الشرف عام 1963م، وتدرجت في المناصب حتى شرفت بتولي منصب وكيل الكلية ثم عميد الكلية، وذلك في الفترة من 1996م حتى 2002م، إلى جانب عملي مستشارًا قانونيًّا لجامعة القاهرة.

أخيرًا، أوجه كلمة أخيرة لجامعتي بهذه المناسبة، بيتي الثاني وعشقي الأول، جامعة القاهرة، الجامعة المصرية، المكان الذي نمارس فيه أحد أسمى الفرائض؛ فريضة العلم «أفتخر بانتمائي لك، وأتمنى أن تستمري كما أنت في وجداني، منبرًا للتقدم والتفوق والوسطية، فعالة في الشأن المصري والعربي والدولي ومتفاعلة معه، ومسهمَة في إثراء المعرفة الإنسانية».

ولأبنائي بجامعة القاهرة، أذكركم بأن مصائركم بأيديكم، وأن العلم فريضة، والسعي إليه فضيلة، وأنه حقًّا خير الناس أنفعهم للناس، فتزودوا بالعلم وانشروا معرفتكم لصالح البشرية.

أ.د. أحمد السيد صاوي

أستاذ قانون المرافعات

كلية الحقوق.. منارة قانونية أضاءت مصر والعالم العربي

الحمد لله الذي أكرمنا، فشهدنا الاحتفال بالعيد المئوي للكلية، وزادنا إكرامًا، فأحيانا لنشهد الاحتفال بمرور قرن ونصف قرن على إنشائها، وهو احتفال ليس بصرح شامخ، وإنما بمنارة قانونية أضاءت مصر والعالم العربي بأسره.

فما من دارسٍ للقانون أو مُنْشغلٍ به، إلا وتتلمذ على يد أساتذتها العظام، أو نهل من مؤلفاتهم التي سطروها بدمائهم، وما من مكتبة قانونية في مصر أو في العالم العربي، إلا وتزخر بمؤلفاتهم.

إن احتفالَنا اليومَ عرفانًا بالجميل للرعيل الأول من أساتذة الكلية الذين أسسوا مجد هذه الكلية، وللأجيال المتعاقبة من أساتذتها الذين تخرَّج على أيديهم الآلاف، والذين أبرزوا الحياة القانونية والاقتصادية والفكرية، واحتلوا صدارة الحياة السياسية، وتقلدوا أرفع المناصب القيادية.

والأمل معقودٌ على الجيل الحالي من أساتذة الكلية في الحفاظ على مجد هذه الكلية، ومكانتها العلمية، وصدارتها لكافة مناحي الحياة، والتمسك بمواقفها المشهودة؛ دعمًا للديمقراطية، ومناصرةً للحرية.

كلية الحقوق
جامعة القاهرة

أ.د. محمـــد شكـــري ســـرور

أستاذ القانون المدني

قادت كلية الحقوق قاطرة الفكر والرأي والسياسة في كل العهود وعلى مر الزمان

أعزائي/ طلبة وطالبات الكلية.

في هذه المناسبة الطيبة التي نحتفل فيها بمناسبة مرور مائة وخمسين عامًا على إنشاء كلية الحقوق جامعة القاهرة، حِرْتُ وحَار بي أمري، كيف أنتقي لكم من معجم الألفاظ أجملَها، ومن أنبل المشاعر أصدقَها، ومن ينابيع الود أصفاها؟! فلم أجد خيرًا من أن تأتي كلمتي إليكم في هذه المناسبة، تهنئةً في تهنئةٍ، وهل في الدنيا ما هو أجمل من التهنئة؟!

تهنئتي لكم الأولى هي بالتحاقكم بهذا المعهد العريق، الذي يحقُّ لكم أن تفخروا به، وأن تعتزوا بأنفسكم بالانتساب إليه وسط أقرانكم من طلاب الجامعة في الكليات الأخرى.

معهدٌ قاد –على مر الزمان– قاطرة الفكر والرأي والسياسة في كل العهود، وقدَّم لمصرنا عبر التاريخ رجالاتٍ نفخر بهم عبر الزمان، عَبَرُوا بمصرنا عَبْرَ دروب السياسة ودهاليز الاقتصاد والأدب والمعرفة، ما جعلها ترسو بمرفأ الأمن إلى شاطئ السلامة بكل عزَّةٍ وشموخ.

وثانية التهاني، أنكم عاصرتم –خلال رحلتكم العلمية بالكلية– عمادةً من أفضل العمادات التي مرت عليها، تجمع بين خِصال الشهامة والعلم والخلق الرفيع، والموضوعية، والجرأة في الحق، والحرص على مصالح الزملاء والطلاب، ما لا يتوافر لكثيرين، هي عمادة الأخ والصديق الأستاذ الدكتور / صبري السنوسي.

وأختتمُ التهاني بالأماني، أن يحقِّقَ المولى لكلٍّ منكم أكثر مما يحلم به؛ فقط عليكم بالجد والمثابرة، والثقة في أن لكل مجتهد نصيب، وأن الله يحبُّ إذا عمل

أحدُكم عملًا أن يتقنَه.

وأمنية الأماني، أسوقها إليكم مختصرةً، لتتأسوا بها، لعلكم تكررون مسيرتي في هذه الكلية، فتتخرجوا كما تخرجتُ، سعداء بتقدير «امتياز مع مرتبة الشرف»، وبترتيب «أول الدفعة» لا على مستوى الكلية وحدَها، وإنما على مستوى كليات الحقوق جميعها، التي كانت على عهدي أربعًا «حقوق القاهرة، حقوق عين شمس، حقوق الإسكندرية، حقوق أسيوط»، وإن كنت أرى أن مهمتكم ستكون أصعب شيئًا ما من مهمتي، وقد تزايد عدد كليات الحقوق الآن أكثر، لكنني على ثقة بأنكم أهل لها وقادرون عليها.

وفقكم الله، وحماكم ذخرًا للوطن ولمصرنا الحبيبة، وكل مناسبة طيبة أنتم بألف خير.

كلية الحقوق
جامعة القاهرة

أ.د. أحمد أبو الوفا محمد

أستاذ القانون الدولي

كلية الحقوق ..حية بتقاليدها العلمية وأسسها المرعية وقواعدها المَرضية

لقدت سعدت كثيرًا ببلوغ كليتنا الموقرة كلية الحقوق جامعة القاهرة، سن المائة والخمسين عامًا، راجيًا لها عمرًا مديدًا، ودوامًا سعيدًا، وتقدمًا في كل المجالات أكيدًا، ومقامًا بين نظيراتها فريدًا.

وقد شرفت بدخولي فيها لأول مرة في عام 1970 مما يربطني بها ما يقرب من نصف قرن، وبالتالي فهي تكبرني بقرن من الزمان، لكنها أعلى مني –دائمًا– في المقام، وإذا كانت سعادتي جد كبيرة حين دخلتها، فقد كانت أكبر حين تخرجت فيها بأعلى تقدير، وكانت أكبر وأكبر حينما عُينت فيها معيدًا عام 1974م، واستمررت فيه حتى الآن.

وأعترف بفضلها في تكويني العلمي، وفي المقام الأول فضل أساتذتي الذين درسوا لي، وتأثرت بعلمهم؛ إذ لهم مني أصدق محبة واعتراف لهم بالجميل، الحي منهم والميت، فرحمة الله على الآخرين وكامل الدعوات بالصحة والعمر المديد للأولين، فأي إنسان مدين –دومًا– لمن علموه:

قم للمعلم وفه التبجيلا
كاد المعلم أن يكون رسولًا

ومهما بلغ الإنسان من تقدم في العلم ونبوغ فيه، فإن الفضل الأول لمعلميه، وإذا كان المثل يقول: «إن العبرة هي للمتقدم في البيان، لا للمتقدم في الزمان»؛ فإنه يقابله –في هذا المقام– المثل الآخر القائل: «إن الفضل للمبتدئ ولو أحسن المقتدي».

وإذا كانت الجغرافية البشرية للكلية قد تغيرت – من حيث عددها– كثيرًا بالمقارنة بما كانت عليه وقت دخولي وتخرجي فيها، فإن لهذه الكلية تقاليد وأعرافًا

وعادات –علمية وتعاملية تشكل أسسًا مرعية وقواعد مَرضية نرجو لها الدوام والاستمرارية.

وأوصي نفسي والأجيال التي جاءت من بعدي بمراعاتها وعدم الخروج عليها، بل التمسك بأهدابها والعض عليها بالنواجذ.

أطيب الرجاء لك يا كليتي بدوام الازدهار والتطور خدمة لبلدنا، ولشعبنا الكريم.

كلية الحقوق
جامعة القاهرة

أ.د. سعيد سليمان جبر

أستاذ القانون المدني

كلية الحقوق.. أسهمت في إنشاء الحضارة المصرية الحديثة على كافة الأصعدة

بمناسبة مرور مائة وخمسين عامًا على إنشاء كليتنا العريقة – كلية الحقوق جامعة القاهرة– يسعدني أن أسطر بعض الكلمات تحية لهذا الصرح العلمي العظيم الشامخ، الذي كان له الفضل الكبير ليس فقط على مصر وإنما على الأمة العربية كلها، فقد أسهمت هذه الكلية في إنشاء الحضارة المصرية الحديثة على كافة الأصعدة؛ الصعيد الأكاديمي العلمي، والصعيد التشريعي القضائي، والصعيد السياسي الاقتصادي محليًّا وعالميًّا.

في المجال الأكاديمي تخرج فيها الرعيل الأول من القانونين الذين كونوا نواة هيئة التدريس في كليات القانون في مصر ومعظم الدول العربية. وعلى الصعيد التشريعي، تولى خريجوها وضع كثير من الدساتير والقوانين المصرية والعربية. وفي مجال القضاء، فقد كان رجال القضاء في مختلف الهيئات القضائية العادية والإدارية والدستورية من خريجي هذه الكلية، وما زالت تضخ كل عام من خبرة خريجيها من يعمل في هذه الهيئات.

لم تكن هذه الكلية بمعزل عن الحياة العامة في مصر، فقد قدمت لوطننا العزيز شخصيات مرموقة في المجالات الاقتصادية والسياسية وفي حركات التحرر الوطني والثورات الشعبية، فقد رأس خريجوها حكومات عدة، وكونوا وزراءها، ورأسوا برلماناتها. بل إن ثمار هذه الكلية قد خرجت إلى المجال الدولي حيث شغل خريجوها منصب الأمين العام للأمم المتحدة والوكالات الدولية المتخصصة، ومنصب القضاء بمحكمة العدل الدولية وهيئات التحكيم الدولية.

وقد عظم دورها حديثًا بعد أن أصبحت تضم قسم الدراسة باللغة الفرنسية، وقسم الدراسة باللغة الإنجليزية، حتى أصبح خريجوها على الكفاءة التي تتطلبها المعاملات الاقتصادية الدولية، خاصة بعد أن صارت مصر مقصدًا لكافة دول العالم

اقتصاديًّا وسياسيًّا وسياحيًّا.

ولا يسعنا في النهاية إلا أن نتمنى لهذه الكلية العريقة مزيدًا من الازدهار والتقدم.

والله ولي التوفيق

أ.د. أحمد عوض بلال

أستاذ القانون الجنائي

كلية الحقوق.. مركز إشعاع وتنوير في المجتمع ورافد من روافد ثقافته ونضجه

يُسعدني ويُشرِّفني أن أنضمَ إلى كوكبة المحتفلين بمرور مائة وخمسين عامًا على إنشاء كلية الحقوق جامعة القاهرة؛ فإنني كغيري ممن شعروا فيها –على مدار المائة وخمسين سنة الماضية– بشعور الامتنان لهذا المعهد العلمي العريق، الذي كان دائمًا في قلب كل من انتمى إليه من أساتذة وطلاب وإداريين.

وإنني بهذه المناسبة، أتمنى أن تستعيدَ كليتي مكانتها التي تليق بها، ليس فقط كمعهد علمي لتدريس القانون، وإنما كمركز إشعاع وتنوير في المجتمع، ورافد من روافد ثقافته ونضجه؛ حيث إن خريجي هذه الكلية يدركون – ولاسيما بعد انتهاء

فترة الدراسة وكابوس الامتحانات– أنهم تلقوا تكوينًا فريدًا، وخبرةً واسعةً بكل مجالات الحياة، وهو ما ينعكس على آفاقهم، وأكسبهم صفاتٍ عديدةً تُخيِّرهم عن غيرهم، وتؤهِّلهم للعمل في مجالات متنوعةٍ.

في الختام، أعاود التمني لكليتي عمرًا مديدًا، ودومًا أقوى تأثيرًا في المجتمع، وإسهامًا أكثر فعالية في إرساء قيم العدل والمساواة واحترام حقوق الإنسان.

كلية الحقوق
جامعة القاهرة

أ.د. فتحي فكري محمد

أستاذ القانون العام

كلية الحقوق.. قرن ونصف من التنوير القانوني

لا تُبارح ذاكرتي المحاضرة الأولى لي بالكلية للأستاذة الدكتورة عائشة راتب، رحمها الله، بشخصيتها القوية في حنوٍ، وأسلوبها الرشيق دون غلوٍ، ومنذ ذلك اليوم عام 1970 تولَّد لدي الانطباع أنني وفِّقتُ في اختيار الالتحاق بكلية العظماء، كما كان يُطلق عليها.

وتتابعت سنوات الدراسة، وتتابع معها تلقي الدرس على يد شخصيات فذَّة، في كافة فروع القانون، شخصيات لم يقتصر دورها على قاعات المحاضرات، وإنما تخطَّت تلك الحدود إلى العمل العام في شتى مجالاته، لتُثريه بثاقب فكرها، وفيض علمها، وألتمس المعذرة في عدم تسمية تلك الشخصيات؛ لتجاوز قائمتها مساحة تلك الكلمة مرات ومرات.

وبمرور الوقت اتسعت رؤيتي لدور كليتي وامتداده للمحيط العربي، فكم من دول أسهم أساتذتي في صياغة دساتيرها، ومن يمكنه التغاضي عن دور العلامة عبد الرزاق السنهوري في وضع مدونات القانون المدني في العديد من الدول العربية الشقيقة، بطريق مباشر أو من خلال الاستعانة بسفره الشهير: الوسيط في القانون المدني، والذي لا تخلو منه مكتبة قانونية عامة أو خاصة.

وكان طبيعيًّا، تبعًا لما تقدم، أن يعتلي غيرُ أستاذ من أساتذة الكلية منصةَ القضاء الدولي، على رفعة مكانتها، وسمو قدرها.

وتستدعي الذاكرة أنني حينما أوفدت في بعثة خارجيَّة إلى فرنسا عام 1979 كان مجرد إبراز شهاداتي الصادرة عن حقوق القاهرة، في مرحلتي الليسانس أو دبلومات الدراسات العليا، كافيًا لقبولي بالجامعة التي أرغب في استكمال الدراسة بها.

ولا تتسع المساحة لتناول أبعاد دور كلية حقوق جامعة القاهرة في التنوير

القانوني عبر قرن ونصف من الزمان، بيد أن الحديث عن الماضي وحده لا يكفي، ولذا يحدونا الأمل في تكاتف الجهود للحفاظ على مكانة كليتنا العريقة، بعودة إرسال البعثات إلى الخارج، ليظل الانفتاح على الأنظمة القانونية العالمية على اختلافها متواصلًا، ويتصل بذلك إعادة النظر في برامج الدراسات العليا، لإتاحة فرصة أرحب لتنمية القدرة على التفكير النقدي.

ولا يفوتنا التنويه على ضرورة تزويد الكلية بأحدث المراجع العلمية، لتظل قبلة كل باحث في المعرفة القانونية، ويتوازى مع ذلك إذاعة ما تذخر به مكتبة الكلية من نفائس، في مقدمتها الرسائل الموروثة عن مدرسة الحقوق باللغة الفرنسية، والتي لا نظير لها في موطنها الأصلي؛ حيث فقدت في الحرب العالمية الأولى والثانية.

كل التحية لمن أسهم أو سيُسهم في رفعة الكلية والحفاظ على مكانتها.

كلية الحقوق
جامعة القاهرة

أ.د. عنايت عبد الحميد ثابت

أستاذ القانون الدولي الخاص

حقوق القاهرة.. كلية رائدة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين.

لقد شاء الحقُّ – جلت حكمته– أن تكون كليةُ الحقوق بجامعة القاهرة كليةً رائدةً في مجال تخصُّصِها.

وريادة هذه الكلية يوحي بها – بداءة – مبناها الأول؛ فهذا المبنى العتيق يشير – بطرازه المعماري الفريد في نوعه – إلى ارتداده – في تاريخ إقامته– إلى ما يربو على المائة عام.

وحقوق القاهرة هي الأخت الكبرى لسائر كليات الحقوق المنتشرة في مختلف ربوع وطننا العزيز مصر، وهي –بهذه المكانة– قد كان لها دورٌ غير مجحود في تعهُّدها لأخواتها في نشأتها، حتى اشتدت سواعدها، بل حتى غدت كليات مرموقة يشار إليها بالبنان؛ فهي التي أمدت أخواتها بالرعيل الأول من هيئات التدريس بها، وهي التي شاركت في إعداد الأجيال التالية من هذه الهيئات، وهي التي مدت أيدي العون لأخواتها، في قيامها بما تتطلبه العملية التعليمية من مهام متعددة، وأعباء ثقال.

وحقوق القاهرة ما انفكت تباشر دورها الريادي الذي ارتبط بها وارتبطت به، فلقد قامت – عند تعديل بعض لوائحها – بقسمة موضوعات مادة القانون الدولي الخاص على عامين دراسيين، بدلًا من عام دراسي واحد، كما كان يجري الأمر من قبل سنين عددًا، كما أنها قد استُحدثت بها شعبة الدراسة باللغة الإنجليزية، فضلًا عن معهد قانون الأعمال الدولي الذي تجري الدراسة فيه باللغة الفرنسية.

وقد تبعها في مختلف هذه الأوجه لتطوير الدراسة بها – أو في بعضها – أخواتُها، أو بعضهن اللائي شئن أن يحذين حذوها.

وحقوق القاهرة – في تطويرها لنظم الدراسة بها على هذا النحو – إنما كانت تواكب عصرها، فتستجيب لمتطلباته، وتنزل على مقتضياته.

وحري بحقوق القاهرة أن تظل حاملة لمشعل تطوير الدراسات القانونية، بل وأن تعض عليه بالنواجذ؛ إذ هي النبراس الذي يُستضاء به، لا سيما حين تغم على الرائي المرائي، وتختلف على السالك المسالك.

وسبيلها إلى ذلك أن يحرص أهلها أجمعون – على اختلاف أوساطهم– على الاستمساك بمحامد القيم، والتحلي بمكارم الأخلاق:

فإنما الأمم الأخلاق ما بقيت

فإن همُ ذهبت أخلاقهم ذهبوا

ولا يفوتنا – في ختام هذه السطور القلائل التي يطيب لنا أن نقوم بتحريرها بمناسبة انقضاء مائة وخمسين عامًا أو سنةً على ميلاد حقوق القاهرة – أن نسأل اللـه الكريم، رب العرش العظيم، أن تشهد هذه الكلية الرائدة على أيدي الإخوة الأعزاء الذي يمسكون بزمام إداراتها الآن، المزيد من الازدهار والتألق.

كلية الحقوق
جامعة القاهرة

أ.د. محمـــود سـليمان كبيـــش

أستاذ القانون الجنائي

لقد خرّجت كلية الحقوق عمالقة تركوا بصماتهم المضيئة في شتى أنحاء العالم

بمناسبة الاحتفال بمرور مائة وخمسين عامًا على ميلاد كلية الحقوق جامعة القاهرة، فإن من حقِّ كل من تلقَّى العلم في هذه الكلية أن يفخر بأنه ينتسب إلى واحدة من أعرق كليات الحقوق في العالم، وقمة كليات الحقوق في وطننا العربي.

فقد شهدت قاعات هذا المعهد العلمي العريق قممًا من علماء القانون، من أبناء مصر أو من كبار فقهاء القانون في فرنسا وفي إنجلترا، وتخرَّج فيه على مر السنين عمالقة في مجال العلم والسياسة والقضاء، الذين تركوا بصماتهم المضيئة ليس فقط في عالمنا العربي، وإنما أيضًا في غير قليل من دول العالم المتقدم، ولعل الجوائز والأوسمة العالمية التي مُنحت لبعض خريجي هذه الكلية لتَشْهَد على ذلك.

وإذ أنتهز هذه المناسبة الخاصة كي أدعو الأساتذة والطلاب والخريجين الذين ينتمون لهذه الكلية العريقة بأن يتمسكوا بكل ما يتناسب مع شرف هذا الانتماء، كي تظل كلية الحقوق جامعة القاهرة المنارة الأولى للإشعاع القانوني في الوطن العربي، وتظل لها مكاناتها التاريخية على مستوى العالم.

كلية الحقوق
جامعة القاهرة

أ.د. مدحت عبد الحليم رمضان

أستاذ القانون الجنائي

كلية الحقوق... حية بتاريخها وحاضرها

لا تستطيع الكلمات أن تصف علاقتي بكلية الحقوق جامعة القاهرة، فهي ليست مجموعة من الأحجار المتراصة، ولكنها حية بتاريخها وحاضرها، كنت أحلم بها وأحببتها منذ طفولتي وأنا أسمع روايات والدي عنها، وكيف أسهمت بأساتذتها وخريجيها وطلابها في الحركة الوطنية المصرية. ونلت ما أردت، فتعلمت بها وصرت أحد العاملين بها.

ولم تكن كلية الحقوق دارًا تلقيت فيها العلم فقط، بل كانت وما زالت – كما نقول– البيت الكبير أو بيت العائلة، فقد تعلمت فيها الكثير، منذ كنت شابًّا حتى صرت كهلًا، على أيدي كبار أساتذة القانون، وما زلت أروي دائمًا لأولادي وأحفادي أنني درست القانون علي أيدي أساتذة عظام تركوا أثرًا في حياتي الشخصية والوظيفية والعملية.

ولا أستطيع التحدث عن كلية الحقوق جامعة القاهرة دون التحدث عن قسم القانون الجنائي بالكلية، حيث تم إعدادي كأحد أعضاء هيئة التدريس، وكان لكل أساتذتي الكبار عظيم الأثر في تكوين شخصيتي. ومهما طال الزمن، فإنه لن ينسيني فضل هذه الكلية وأساتذتها الكبار في تنشئتي وإعدادي لأكون ما أنا عليه اليوم، ولن أستطيع بكلماتي مهما طالت أن أوفيها وأساتذتي حقهم.

كلية الحقوق
جامعة القاهرة

أ.د. عمر محمد سالم

أستاذ القانون الجنائي

تواصل حقوق القاهرة رحلة التنوير والتجديد متخذة من العلم القانوني سبيلا لها

نحتفلُ جميعًا –عامةً وخاصةً– بمرور مائة وخمسين عامًا على ميلاد كلية الحقوق جامعة القاهرة، عمرٌ مديد انطلقتْ فيه بعزيمة وصبر، وبفضل أساتذة عظام أسسوا لها، ورسخوا تقاليد عظيمة في مجال التعليم الجامعي والعلم القانوني بصفة خاصة، أصبحت معه منارة قانونية تشِعُّ بنورها آفاقُ المنطقة العربية، بل والمحيط الجغرافي لمصر كلِّها، منه تم التأسيس للفقه القانوني الذي اغترفت منه كلُّ الجهات العاملة في ميدان القانون، وعبرها كانت الكثير من الأحداث السياسية، التي رسمت خارطة الطريق للغالية مصر، وبفضلها انطلق أساتذة عظام لتأسيس كليات مناظرة في العالم العربي، وجسدت عبر أساتذتها مثالًا رائعًا للقوة الناعمة المصرية، من خلال الطلاب الوافدين الذين يأتون إليها، طالبين العلم في رحابها؛ إذ انطلقوا –بعد ذلك– حاملين حبَّ مصر بين جنبات قلوبهم، ساعين لنصرتها ورفع رايتها.

من بين أبنائها من كان رئيسًا للجمهورية، ورئيسًا لوزرائها، والعديدون منهم تولوا حقائب وزارية، وترأسوا الهيئات القضائية المختلفة، ومن بين أبنائها من تولى أرفع المناصب الدولية.

وعلى الرغم من هذا الماضي التليد الزاخر بالعطاء الذي لا ينتهي، وعلى الرغم من قيمتها وقامتها ومقامها الرفيع النابع من قيمها الذاتية، إلا أنها لم تنكفأ أو تغلق الأبواب على ذاتها؛ فعندما وجدتْ أن ثقافة العولمة بدأتْ تسودُ، انطلقتْ وأسستْ لتعاون فريد مع واحدة من أرقى وأعرق جامعات العالم، وهي جامعة السوربون بفرنسا لتُنْشئ معهد قانون الأعمال الدولية، الذي قدَّم العديد من البرامج النظرية والتطبيقية، والذي تحوَّل بفضل تعاون مثمر بين كلية الحقوق

جامعة القاهرة وكلية الحقوق جامعة السوربون، معينًا ناصعًا للعلم القانوني، وأصبحت كعبةً جديدة يرتادها طلاب العلم من كافة أنحاء العالم، ليشكِّلوا رافدًا جديدًا للقوة الناعمة المصرية.

وأجزمُ أن كليتنا العريقة، وبخبرة أساتذتها المتراكمة –وعلى الرغم من كل التحديات التي تواجهها– لن تتوقف عن الرُّقي، وإنما سوف تواصل رحلة التنوير والتجديد، متخذة من العلم القانوني – الذي يُعد أهم مفردات بناء الشخصية العاقلة الحكيمة المستنيرة – سبيلًا للإسهام في بناء مصر الحديثة.

كلية الحقوق
جامعة القاهرة

أ.د. رأفت إبراهيم فودة

أستاذ القانون العام

مائة وخمسون عاماً في خدمة الحق والعدل

إن سيادة القانون تسمو على الدولة ومؤسساتها وهيئاتها وسلطاتها، وتطبع أعمالهم بالخضوع –إن طوعًا وإن كرهًا– لحكم القانون، ومع ذلك فسيادة القانون في دولة القانون وسيلة في خدمة الحق والعدل، فإن انحرفت أو انجرفت عن غايتها وضلت سبيل هذه الوسيلة؛ فلا سيادة إذن ولا قانون، وانقلب القانون لسياط يُطوِّق عنق واضعه من جانب ويطيح بأعناق المحكومين من جانب آخر، وكادت دولة هذا القانون يسحب بساطها من دولة القانون لتصنف ضمن المارقين البعيدين عن رائحة الحق والعدل وصراطه المستقيم.

والديمقراطية هي السبيل النظامي الوحيد للتعددية التي تقيمها، والحريات التي تصونها، إن خاصة وإن عامة، والأمن النفسي والمادي الذي تفرضه كنتيجة لازمة لها، ورغد العيش القائم على المساواة الذي تحققه، هي نظام الحكم الفريد الذي يسهر على فرض وتحقيق سيادة القانون عبر تداول للسلطة قائم على رضى الشعب أولًا واختياره الحر الواعي ثانيًا.

وهي –أي الديمقراطية– من الخطأ الجسيم، والخطيئة الفاحشة، رفع مكانتها بعيدًا عن مصاف الوسيلة الخادمة لسيادة القانون، المؤديان معًا لفرض نظرية الحق بمعناها العام، وهم جميعًا أدوات ووسائل دون فكرة العدالة، وإن خدموا جميعًا في نهضتها وتأسيسها وازدهارها.

والدساتير بسموها الشكلي والموضوعي، وترأسها لجميع القواعد القانونية في الدولة، وثبوت عرشها على قمة الهرم للنظام القانوني الوطني، وانحناء كافة السلطات في الدولة – إن عضويًّا وإن موضوعيًّا، وإن بهما معًا– لظلها وعظمتها وقوتها، ما هي – في دولة العدل– إلا وعاء يحوي من جانب سيادة القانون والنظام الديمقراطي، ويفرضهما بقوته الآلية الذاتية على كل ساكن ومتحرك في

الدولة، فالكل لها تابع وإن كان في الوجه الآخر متبوعًا، من جانب آخر، فهي

–أي الدساتير– بدورها آلية، وسيلة هدفها القريب والبعيد إنجاز العدالة، وفرض أحكامها على الجميع حكامًا كانوا أو محكومين.

وبغير ذلك، وبغير هذا المحتوى الإلزامي فرضًا وعدلًا، وبدون هذه المكانة الآلية، فلا دستور وإن وجد ماديًا، ولا ديمقراطية وإن سطرت بالحبر كتابة في أوراقه، ولا سيادة القانون ولا لمثل هذا الدستور وإن خُيِّل لنا نقيض ذلك، وكانت دولة هذا الدستور مثله مصطنعة، وكان الحكام فيها أسيادًا، والشعب فيها مسودًا، وانطفأ حتمًا نور الحق لتحل الظلمة والظلام، ولهربت فكرة العدل من أركانها لتنجو بنفسها لدى دولة أخرى وقوم آخرين، يعرفون معناها، ويقدرون قدرها، وينعمون بثمارها ذات القطوف الدانية في جنتها الدنيوية.

وكل ما سبق روافد سبل لتحقيق الحق والعدل، وبغير ذلك تنقلب هذه المصطلحات لوعاء أجوف داخله كخارجه، لا قيمة لها –إن شكلًا وإن موضوعًا–، وفرض عين على مالك السلطة والسيادة أن يتخلص منها بالعصيان، أو بقلبه وذلك أضعف الإيمان.

وترتيبًا على ذلك، فالحق والعدل هما الأصل، وهما الغاية القريبة وتلك البعيدة، أو هما الفضيلة بعينها، وكنهها التي لا تقبل أوصافًا لها، فالأصل لا يحتاج لعوامل مساعدة للتعرف عليه، وإن أخذت شكل الأوصاف أو الصفات أو التفضيل أخيرًا، فذلك كله يتعارض والأصل، ويسيء إليه، ويتنافر والأصالة بماهيتها التي تسمى باسمها هي لا بوصف يظهرها، وهما منتهى دولة القانون بكل صفاتها وأسمائها وأشكالها، فالوسيلة – كما قلنا – توصف، وتسمى وأخيرًا تتشكل، على نقيض الحق والعدل.

وللحق والعدل رجال ومؤسسات، يقومون عليهما، وينشرون فضائلهما على الملأ في جميع أرجاء الدولة، وهؤلاء الرجال هم أساتذة الحق والعدل الذين درسوهما طلابًا وتولوا تدريسهما أساتذة، أولئك هم أساتذة الحقوق، وتلك المؤسسات التي تشكل بصنيعها محرابًا وقبلة للحق والعدل هي كليات الحقوق، التي تنهض بميزانها المرسوم على جبينها نشر وسائل الحق وسبله والتعريف به،

وميزان العدالة فيها لا يجذع ولا يميل.

وعلى رأس هذه المؤسسات بقدَمِها وعمرها وعراقتها وأصالتها وخبرة رجالها ولدت مدرسة الحقوق، ثم كلية الحقوق جامعة القاهرة منذ مائة وخمسين عامًا، كأول مؤسسة تحمل لواء الحق والعدل، وتجاهد فيهما أكبر الجهاد، برجالها الأوائل ورجال اليوم والغد تحررت مصرنا الحبيبة من براثن الاستعمار، وعلى أكتافهما قامت السلطة القضائية بهيئاتها المستقلة ساهرة على نظرية الحق، وفكرة العدل بوسائلها المعروفة والمشار إليها سابقًا، وانتشر جنودها في كل مؤسسات الدولة كمصباح لا ينطفئ نوره؛ ليدافعوا –إن بالرأي وإن بالفتوى وإن بالقضاء– عن الحق والعدل، ولطبيعة النظم السياسية في البلد الآمن ولتقيحات الماضي، ما زال الطريق أمامها طويلًا شاقًّا غير معبَّد ولا ممهَّد، حتى تُبلِّغ الرسالة، وتؤدي الأمانة، وتُبلِّغ عن الحقِّ، وعن العدل اللذين اختارهما المولى عز وجل اسمين من بين أسمائه الحسنى.

كلية الحقوق
جامعة القاهرة

أ.د. محمد نجيب عوضين

أستاذ الشريعة الإسلامية

على الدرب تسير حقوق القاهرة وفنارها يضيء وينير الطريق لكل من يتبعونه

بمناسبة مرور مائة وخمسين عامًا على إنشاء كلية الحقوق – جامعة القاهرة؛ فإنه ليسعد كل من عمل وانتمى لها أن يذكر فضلها وتاريخها، باعتبارها الكلية الأم على مستوى الدول العربية والجامعات المصرية، ولا نبالغ إذا قلنا: من بين كليات الحقوق بالجامعات العالمية، والمكانة تقاس بحاملها.

فقد حمل أمانة هذه الكلية عمالقة الفكرَيْن القانوني والشرعي، أمثال: الأستاذ الدكتور: السنهوري، والأستاذ الدكتور: أحمد بدوي، والأستاذ الدكتور: عبد السلام زهني، والأستاذ الدكتور: عبد المنعم البدراوي، وعباقرة القانون الجنائي بدءًا من الأستاذ الدكتور: محمود مصطفى، والأستاذ الدكتور: محمود نجيب حسني، والأستاذ الدكتور: عمر السعيد رمضان، والأستاذ الدكتور: أحمد فتحي سرور، وفضيلة الإمام محمد أبي زهرة والشيخ علي الخفيف وأحمد بك إبراهيم، والأستاذ الدكتور: محمد يوسف موسى.

ونشأت مدارس ونماذج شابَّة تتلمذت على أيدي هؤلاء في كل مجالات القانون والشريعة، منها: مدرسة الأستاذ الدكتور: عبد المنعم الشرقاوي، والأستاذ الدكتور: فتحي والي، ومدرسة الأستاذ الدكتور: صوفي أبو طالب.

وتتابع الأجيال حاملة لواء هذا المعهد العلمي العريق تدريسًا وتأليفًا وبحثًا؛ ليضم عشرات المؤلفات والأبحاث والمؤتمرات ليظل هذا المعهد، وقد اشرأبت أعناق كل القانونيين ناظرةً إليه شامخةً مفتخرة بأنها من بين من تعلموا فيه قضاة وقضاء ومحامين ووزراء، فعلى الدرب تسير الكلية وفنارها يضيء وينير الطريق لكل من يتبعونه..

ونهيب بشباب أعضاء هيئة التدريس أن يسيروا على الدرب، وبأبنائنا

وبناتنا طلاب وطالبات الكلية أن يفتخروا بانتمائهم إليها بما يحفظ لهم مكانتهم وهيبتهم في كل الهيئات والمحافل القانونية.

وكل عام وكليتنا بألف خير.

أ.د. شريف سيد كامل

أستاذ القانون الجنائي

كلية الحقوق.. صاحبة مكانة علمية متميزة بين كليات الحقوق الأخرى

أبدأُ كلمتي بمناسبة الاحتفال بمرور مائة وخمسين عامًا على إنشاء كلية الحقوق جامعة القاهرة –بتهنئة السيد الأستاذ الدكتور/صبري محمد السنوسي، عميد الكلية، والسادة الوكلاء، بهذه المناسبة العظيمة، متمنيًا لهم جميعًا المزيدَ من التوفيق، والمزيدَ من العطاء لكليتنا الرائدة.

إنَّ كلَّ من ينتسب إلى كلية الحقوق جامعة القاهرة سواء من الأساتذة، أو من الطلاب، أو من العاملين بها، وكذلك كل من تخرَّج فيها، يشعر بالفخر والاعتزاز بالانتماء لهذا الصرح العلمي الكبير، صاحب المكانة العلمية المتميزة المعروفة تاريخيًّا بين كليات الحقوق الأخرى في مصر، والوطن العربي، بل وعلى المستوى العالمي.

إن هذه الكلية تواصل عطاءَها المستمر، فتزوِّد المجتمع في كل عام بعدد كبير من الخريجين من أقسامها الثلاثة؛ القسم الرئيسي (قسم الدراسة باللغة العربية)، وقسم الدراسة باللغة الإنجليزية، وقسم الدراسة باللغة الفرنسية، وهذا العدد الكبير يُسهم – بغير شكٍّ – في خدمة المجتمع في مختلف المجالات القانونية، سواء التشريعية أو القضائية أو التنفيذية.

إنَّ التاريخ العريق لكليتنا الحبيبة يفرض علينا أساتذة أن نبذل أقصى جهد ممكن في البحث العلمي، من أجل خدمة طلابنا ووطننا العزيز، إنها حقًّا مناسبة فريدة، وقد لا يجد المرءُ من الكلمات التي تعبر عن مشاعره تجاه الكلية، كلية الحقوق جامعة القاهرة.

أ.د. طـــارق فتحي ســـــرور

أستاذ القانون الجنائي

حقوق القاهرة.. أعرق كليات الحقوق ليس في مصر وحدها بل في العالم العربي

تُعدُّ حقوق القاهرة أعرقَ كليات الحقوق في الوطن العربي، ومن أوائل كليات الحقوق على مستوى العالم؛ إذ تمتدُّ جذور نشأتها الأولى إلى عهد الخديوي إسماعيل تحت اسم «مدرسة الإدارة والألسن» سنة 1868، ولم يكن الفرنسيون بمعزلٍ عن هذا الحدث التاريخي؛ حيث شاركوا في وضع فكرة إنشاء تلك المدرسة العليا، وأدَّوا دورًا مهمًّا من الناحيتين الأكاديمية والإدارية على السواء لمدة تُنَاهز 57 عامًا من عمر هذه المؤسسة العريقة.

فقد بدأت الدراسة في السنوات الأولى من عمرها باللغة الفرنسية تولاها فرنسيون، وكانت المناهج الدراسية مشابهة إلى حد كبير لمناهج كليات الحقوق في فرنسا، وتولى إدارتها نُظّار فرنسيون بدءًا من المحامي فيكتور فيدال باشا عام 1868لمدة 23 عاما، وفي عهده تم تغيير اسم المدرسة إلى مدرسة الإدارة سنة 1882، ثم سُمِّيت بعد ذلك بمدرسة الحقوق الخديوية وصدر في 12 يوليه 1886 القانون الأساسي لمدرسة الحقوق نص على تقسيم المدرسة إلى قسمين، أحدهما يسمى بالقسم الابتدائي مدة الدراسة به سنتان تدرس بها اللغات والترجمة والخطوط العربية والإفرنجية ومسك الدفاتر لإعداد المحضرين والمترجمين لخدمة المصالح الحكومية، ومن يلزم من المستخدمين بالمحاكم والنيابة ولأقلام قضايا الحكومة، وهي مواد كانت تدرس بمدرسة المترجمين التي فتحت أبوابها للطلبة عام 1836بعد عودة أول بعثة تعليمية أرسلها محمد علي باشا والي مصر إلى فرنسا سنة 1828، وتخرجت أول دفعة في مدرسة الألسن سنة 1839، ثم أُغلقت المدرسة بعد ذلك بسنوات.

وقد قيل: إن مدرسة الإدارة والألسن هي امتداد لمدرسة الألسن الأولى

(مدرسة المترجمين)، والتي يعود تاريخها إلى ما قبل 1868باثنين وثلاثين عامًا.

أما القسم الثاني؛ فهو قسم عالٍ، مدة الدراسة به ثلاث سنوات، يتعلق بدراسة المواد القانونية.

وتولى إدارة مدرسة الإدارة والألسن بعد ذلك تشارلز تيستود أستاذ القانون بمدرسة الحقوق بجامعة جرينوبل، الذي أتى من فرنسا خاصة لإدارتها، وصدر في عهده بتاريخ 20 يونية 1892القانون النظامي لمدرسة الحقوق المنشور بالوقائع المصرية (العدد 76 ملحق)، الذي ألغى التقسيم الثنائي، وجعل مدة الدراسة أربع سنوات واشترط لقبول الطالب تقديمه شهادة حسن سلوك من المدرسة التي تخرج فيها، وإجراء امتحان تحريري في اللغة الفرنسية، وكان ينص القانون على نشر أسماء المقبولين بالمدرسة والحاصلين على شهادة الليسانس بالجريدة الرسمية.

وفي تلك الحقبة من تاريخ المدرسة العليا لم يكن لدى الحكومة في بادئ الأمر من وسيلة لترغيب الطلاب في الالتحاق بالمدرسة إلا منحهم مكافآت شهرية فوق تعليمهم المجاني، على أن يُحرم من تلك المكافأة كل طالب تقرر بقاؤه للإعادة مدة السنة التي يعيد دروسه فيها، حتى أُلغيت المنحة نهائيًا سنة 1895بعد أن تضاعف أعداد الطلاب وقدروا مزايا التعليم العالي، واتساع المجال لحاملي الشهادات العليا، بما ضمن لهم حسن الحال والاستقبال، ثم أُلغيت المجانية بها، وتقررت استثناءً في أحوال محددة.

وكانت مدرسة الحقوق قد انتقلت إلى إشراف وزارة الحقانية في 20 ديسمبر 1912 قبل أن تنتقل مجددًا إلى وزارة المعارف كما كانت من قبل، وكانت وزارة الحقانية هي المختصة بإجراء التعديلات على المناهج واعتماد قرارات مجلس إدارة مدرسة الحقوق السلطانية، وتمنح الشهادات المعادلة في علم الحقوق مع اشتراط اجتياز الطالب لبعض المواد القانونية باللغة العربية، وهو النظام المتَّبع حاليًا في معهد قانون الأعمال الدولية؛ حيث يحصل الطالب على ليسانس الحقوق المصرية بشرط اجتيازه لبعض المواد العربية المقررة بالقسم العربي، التي أضيفت للمواد التي تدرس باللغة الفرنسية.

وكان قد انضم في ذلك الوقت إلى صفوف هيئة التدريس بالإضافة إلى

الفرنسيين في ذلك الوقت بلجيكي وإيطالي لتدريس القانون الروماني، وأربعة أساتذة مصريين، وشيخان من جامعة الأزهر لتدريس الشريعة الإسلامية.

وتولى إدارة المدرسة نظار آخرون من بينهم أستاذ القانون المقارن إدوارد لامبير، ولما كانت أسماء المعهد العتيد مرتبطةً بأحوال الوطن السياسية في ذلك الوقت؛ فقد سميت بمدرسة الحقوق السلطانية في الفترة ما بين سنة 1914و 1923ثم تغيَّر اسمها بعد ذلك إلى مدرسة الحقوق الملكية عندما أصبحت مصر مملكة دستورية عام 1923، وتولى إدارة المدرسة في 30 أبريل1923في ذات يوم صدور دستور 1923 الأستاذ ليون ديجي أستاذ القانون الدستوري، وقد كان ديجي يدير قبلها مدرسة الحقوق بجامعة بوردو بفرنسا التي أنشئت عام 1870بعد إنشاء مدرسة الإدارة والألسن بالقاهرة بعامين، وصدر في عهده تعديل لقانون مدرسة الحقوق الملكية في 6 سبتمبر 1923، فأعيد توزيع المواد الدراسية على الأربع سنوات، وتقررت امتحانات شفهية بجانب الامتحانات التحريرية في جميع مراحل الدراسة، واشترطت لانتقال الطالب إلى فرقة أعلى حصوله على مجموع عام لا يقل عن 60% من النهاية العظمى لمجموع الدراجات المقررة لجميع مواد الامتحانات.

وكان يحتل الجانب العملي مكانة متميزة في الدراسة فَنَصَّ القانون المار بيانه على تخصيص بعض المحاضرات لحضور الطلبة في جلسات المحاكم الأهلية والشرعية والمختلطة، مصحوبين بأساتذتهم وعلى هؤلاء أن يفسروا لهم في المدرسة المسائل الخاصة بالقضايا التي حضروها.

ويجوز تكليف الطلبة بأن يحرروا تقارير عن الجلسات التي حضروا فيها وهذه التقارير يصححها المدرسون.

وترك الأستاذ ليون ديجي إدارتها في 11نوفمبر 1924، لتبدأ حقبة جديدة من تاريخ تلك المؤسسة العريقة بدخول اللغة العربية لغة رسمية ثانية عام 1925بجانب اللغة الفرنسية، أدارها أول ناظر مصري هو الأستاذ على ماهر.

وفى 11مارس 1925 صدر مرسوم بقانون إنشاء الجامعة الحكومية باسم الجامعة المصرية، استتبعه صدور القانون رقم 42 لسنة 1927 بشأن إعادة تنظيم الجامعة المصرية الذي نص في مادته الأولى على أن تنشأ في مدينة القاهرة

جامعة تسمى "الجامعة المصرية" على أن "تندمج في الجامعة مدرستا الطب والحقوق والجامعة المصرية الحالية على أن تعدُّ على التوالي كليات الطب والحقوق والآداب"، يديرها وفقا للقانون ناظر ومجلس يسمى مجلس الكلية، ويعين الناظر من بين أساتذة الكلية بأمر من وزير المعارف بعد أخذ رأي مجلس الكلية.

ونص القانون على اعتبار اللغة العربية هي لغة التعليم في الجامعة ما لم يقرر مجلس الجامعة في أحوال خاصة استعمال لغة أجنبية.

ثم تغير اسم ناظر الكلية إلى عميد الكلية بموجب القانون رقم 20 لسنة 1933وسميت الكلية رسميًّا بكلية الحقوق المصرية في القوانين المتعاقبة لتلك المرحلة من عمرها، مثل القانون رقم 135لسنة 1939بشأن المحاماة لدى المحاكم الأهلية، بنصه على أنه يشترط فيمن يقيد اسمه بجدول المحامين أن يكون حاصلًا على درجة الليسانس في القانون من كلية الحقوق المصرية.

ثم تحولت الجامعة المصرية إلى جامعة فؤاد الأول بموجب القانون رقم 27 لسنة 1940، وأصبحت كلية الحقوق المصرية كلية الحقوق الملكية بجامعة فؤاد الأول إلى أن استقرت على اسمها الحالي بعد قيام ثورة 23يوليو، 1952، وعدِّل اسم الشهادة من الليسانس في القانون إلى الليسانس في الحقوق.

وتتزامن هذه الاحتفالية الخمسون بعد المائة مع مرور ثلاثين عامًا على إنشاء معهد قانون الأعمال الدولية عام 1988؛ ذلك المعهد الذي يضم في ثناياه القسم الفرنسي بالكلية، والذي يراه بعضنا الابن الشرعي لمدرسة الإدارة والألسن، وشبيهًا لها في نشأتها الأولى من حيث مشاركة الجانب الفرنسي في إنشائها وإدارتها وتوافد الأساتذة الفرنسيين للتدريس بها وفقًا للمناهج الدراسية والمعايير المتبعة في كلية الحقوق بجامعة السوربون، ويمنح الطالب شهادة الليسانس المصرية أيضًا بشرط اجتيازه بعض المواد القانونية باللغة العربية، ويسهم الجانب الفرنسي في إيفاد الطلاب المتفوقين بالمعهد في بعثات علمية في فرنسا.

لقد آثرنا الإيجاز واقتصرنا على الإشارة إلى ملمح من ملامح عديدة ميَّزت حقوق القاهرة التي ظلت سنوات طوالًا في مصاف كليات الحقوق الكبرى على مستوى العالم، مرت خلالها بأحداث جسام وأفرزت كوكبة من خريجيها احتلوا

مكانتهم اللائقة بكليتهم؛ فأثروا الحياة السياسية والقانون ليس في مصر وحدها، وإنما امتد الأثر إلى الوطن العربي من محيطه إلى خليجه.

كل المحبة والاعتزاز بحقوق القاهرة، لكل من نهل منها علمًا أو أضاف إليها.

أ.د. أيمن سعد سليم

أستاذ القانون المدني

كلية الحقوق.. علامة فارقة بين ماضٍ تليد وحاضر سريع الخطى جديد

قرن ونصف من الزمان قد مر على إنشاء هذا المعهد العتيق، وقد مر به الخطب، وحدثت فيه الأحداث، وأصبح علامة فارقة بين ماضٍ تليد وحاضر سريع الخطى جديد.

كانت كلية الحقوق جامعة القاهرة كعبة العلم التي يقدم إليها الطلاب من كل حدب وصوب؛ لينهلوا من نهر العلم الجاري فيها قدر ما ينهلون دون أن ينقصوا من قدره ومقداره شيئًا.

تخرج فيها رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه، منهم علماء أجلاء، ومفكرون حكماء، وقادة ذو بأس على الأعداء، رحماء بين شعوبهم، شجعان أذكياء.

سُطرت في أروقة هذا المعهد، ومدرجاته، وعلى حوائطه، وداخل مكاتب أساتذته، سطور الحرية والحق والعدل، فكان الشرف لمن ينتسب إليه، ومجد لمن يتخرج فيه.

واليوم، نحتفل بمرور قرن ونصف من الزمان على إنشاء هذا المعهد العتيق، وفي عنق كل من ينتسب إليه واجب وأمانة المحافظة عليه.

فعلى علمائه وأساتذته واجب المحافظة على تراثه الغني الفريد، وواجب تطويره وتحديث مناهجه ليتصل حاضر المعهد بماضيه، وليواكب ما حدث في المجتمع من متغيرات.

وعلى طلابه أن يحرصوا على تعلم مبادئ الحق وقواعد العدل فيه، لينشروا تلك المبادئ وهذه القواعد بين أفراد المجتمع، وأن يؤدوا الأمانة لمن ائتمنهم، ويضعوا كل شيء في موضعه الصحيح، ويعطوا لكل ذي حق حقه، فينتشر الأمن والسلام في ربوع المجتمع.

وعلى الله قصد السبيل وعليه فليتوكل المؤمنون.

كلية الحقوق جامعة القاهرة

أ.د. محمد سامي عبد الصادق

أستاذ القانون المدني

تستكمل حقوق القاهرة مسيرتها نحو بناء مستقبل متميز بفكر قانوني مستنير

تتسابق الأقلام، وتتزاحم العبارات الرقيقة الصادرة عن أبناء كلية الحقوق جامعة القاهرة؛ تعبيرًا عن مشاعرهم الصادقة، تجاه كيان عريق نحتفل بمرور مائة وخمسين عامًا على إنشائه، تلك العبارات التي ملؤها الإجلال والتقدير لتاريخ مشرفٍ شاهد على عظمة المكان والزمان والأشخاص، وعلى دوره الرائد في تكوين خيرة رجال الوطن ممن يحملون شعلة الحق وراية العدل، ويجلسون على منصة القضاء، ويقفون في محراب العدالة، ويقدمون فكرهم القانوني في خدمة وطنهم.

وبدوري، يطيب لي بمناسبة هذا الإصدار أن أشارك في التهنئة، متوجهًا بالشكر والعرفان بالجميل إلى أساتذتنا الأجلاء الذين أثروا حياتنا بأعمالهم الأدبية، وإبداعاتهم الرائعة في شتى فروع القانون العام والخاص، وأسهموا بعطائهم الموصول في الارتقاء بالدراسات القانونية في مصر وفي العالم العربي .

ولا يفوتني أن أتقدَّم بخالص الشكر والتقدير للقائمين على إدارة الكلية من أساتذة وعاملين، فالكلُّ لا يدخر أي جهد في استكمال البناء الذي وضع لبناته الأولى أساتذة روَّاد أخلصوا في عملهم، ونجحوا في إعلاء شأن كليتنا العريقة، فكان الحرص من جيل جديد على استكمال المسيرة والسعي نحو مواصلة النجاح، وبلوغ مستقبل واعد بإعداد أجيال متميزة بفكر قانوني مستنير.

أ.د. رجب محمود طاجن
أستاذ القانون العام

إن كلية الحقوق لتمثل بيقين مدرسة قانونية عالمية بفكرها وفقهها وطلابها

إنه لمن دواعي السرور أن تمرَّ مائة وخمسون عامًا ونحن موجودون على شاطئ هذا البحر الزاخر كلية الحقوق جامعة القاهرة؛ وذلك من جميل حظِّ هذا الجيل من القانونيين خريجي هذه الكلية العريقة.

إن الأمر لن يسعنا إذا ما حاولنا مجرد التفكير في سرد تاريخ هذا الصرح الذي يبلغ العنان شرفًا وتيهًا، فبين دورٍ سياسيٍّ وطنيٍّ في خدمة وطننا طوال حقبات تاريخيَّة منذ إنشائها، وأدوارٍ على مستوى إسهامات قانونية جوهرية في كافة النواحي التشريعية والتنفيذية، فضلًا عما أفاضت به من شخصيات قانونية رفيعة كان لها –وما زالت– حضورٌ مميزٌ في إدارة الوطن، من رئاسة الجمهورية والهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

إنَّ كلية الحقوق جامعة القاهرة –واستلهامًا لهذا التاريخ وهذه الأدوار النيرة– لتمثل بيقين مدرسة قانونية عالمية بفكرها وفقهها وطلابها، وما زالت تأتي في المقدمة، وفي مدى بعيد متفردة فيه وحدها.

إن فيض كلية الحقوق جامعة القاهرة –بعراقتها وأصالتها– لا يتوقَّف عند حدود وطننا العزيز، بل يصل نوره إلى مختلف جنبات الكرة الأرضية، فتخرَّج فيها كثيرون من دول عديدة، خاصة من دول الخليج العربي، والدول الإفريقية، وكانوا متميزين فشغلوا المناصب السياسية والقيادية في بلادهم، وشكَّلوا من بعدهم عدة قوية تسير الأجيال القادمة على هديهم، متمسكة بأن يكونوا نجوما من خريجي ذات الدرة النفسية كلية الحقوق جامعة القاهرة.

في الحقيقة، إن الكلمات لا تزال عاجزة عن التعبير عن مائة وخمسين عامًا في مختلف تجلياته في الماضي أو في الحاضر أو في المستقبل.

أسال الله العظيم أن يحفظ وطننا العزيز لتستمد وتستلهم من نوره كلية الحقوق جامعة القاهرة مسيرتها المضيئة أبد الآبدين.

حفظ الله مصر، وبارك شعبها، وسدد دائمًا خطى قادتها.

أ.د. محمد يوسف حفني

أستاذ الشريعة الإسلامية

كلية الحقوق.. درة تتلألأ على جبين جامعة القاهرة، وستظل محفورة بحروف من نور في ذاكرة الوطن

مضى مائة وخمسون عامًا، أي قرن ونصف قرن من الزمان على إنشاء هذه المؤسسة العلمية العريقة الشأن، التي تحمل منذ سنة 1925م اسم «كلية الحقوق»، بعد انفصالها عن «مدرسة الإدارة والألسن»، وتحويلها من «مدرسة الإدارة» إلى «كلية الحقوق»، وذاك الاسم الرنان في دنيا العلوم القانونيَّة.

«والحقوق» مشتق من الحقِّ، والحقُّ: اسم من أسماء الله تعالى، والحقُّ: العدل، وكلٌّ من الحق والعدل يرتبط مضمونهما بالدراسة في كلية الحقوق، فعظمتها من عظمة مشتقاتها.

حيث يتعلَّم الإنسان فيها، كيف يكون حكمًا بين الناس، ليكون حكمه بالحق، ليقيم العدل ميزان الله في الأرض، فالعلم القانوني كما يعلم الجميع هو العلم الحاكم لجميع العلوم الأخرى.

وتعدُّ كلية الحقوق –جامعة القاهرة– التي نفتخر كل الفخر بالانتساب إليها من أعرق كليات الحقوق على مستوى الجمهورية، بل على مستوى الوطن العربي من مغربه إلى عراقه، وهي رمز ومنارة علمية عالمية لتعليم كافة العلوم القانونية على مختلف أنواعها ومشاربها وأسمائها.

ومما لا يخفى على أحد أن كلية الحقوق – جامعة القاهرة، منذ نشأتها وإلى الآن، قدَّمت لمصر أجيالًا من العلماء قاموا على خدمة بلدهم، ويبذلون كل نفيس وغالٍ حتى يحققوا لبلدهم التقدُّم والازدهار، في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية، ووصولًا إلى سُدَّة الحكم، كما أنهم جابوا العالم شرقًا وغربًا شمالًا وجنوبًا ينشرون العلم والمعرفة، كما أنهم كانوا خير سفراء لمصر في كافة الهيئات والمنظمات الدولية، والجامعات العالمية، سواء أكانت إقليمية أم أوربية أم أمريكية، إضافة إلى جميع الهيئات القضائية، سواء أكانت محلية أم

إقليمية أم دولية، وعلى رأسها محكمة العدل الدولية.

ستظل كلية الحقوق جامعة القاهرة درة تتلألأ على جبين جامعة القاهرة، وستظل محفورة بحروف من نور في ذاكرة الوطن، ومن الصعب أن تمحى كما أن الرموز التي تخرَّجت في كلية الحقوق جامعة القاهرة –وهم كثر– لن تمحى بفضل إسهاماتهم وأعمالهم ومجهوداتهم التي أسهمت بشكل كبير وواضح في بناء الوطن، وتحقيق نهضته في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والقانونية.

ويوجد بكلية الحقوق جامعة القاهرة أحد عشر قسمًا علميًّا، لتعليم أبناء الوطن كافة أنواع القوانين التي تنظم كافة مناحي الحياة في الدولة المصرية، ويأتي على رأس هذه الأقسام العلمية، قسم الشريعة الإسلامية، حيث حرصت الكلية منذ نشأتها، على إنشاء قسم خاص لتدريس علوم الشريعة الإسلامية جنبًا إلى جنب مع تدريس العلوم القانونية، ويقوم بالتدريس في هذا القسم نخبة من الأساتذة الأجلاء قديمًا وحديثًا، أسهموا بشكل كبير وواضح في بناء كافة القوانين التي صدرت بشأن تقنين مسائل الأحوال الشخصية وغيرها، بدءًا من القانون رقم 52 لسنة 1920،

وانتهاء بالقانون رقم 126 لسنة 2008م، وكانوا مثالًا يُحتذى في أخلاقهم وعملهم ومعاملاتهم، وخدمة طلابهم ومجتمعهم ووطنهم.

وإنني في هذه المناسبة العظيمة، وهي مرور مائة وخمسين عامًا من الزمان على إنشاء هذه الكلية العريقة، حيث تأسست سنة 1868م، أتوجه بالتحية والتقدير لجميع أسرة كلية الحقوق بجامعة القاهرة، طلبة وأساتذة، ووكلاء الكلية، وعميدها معالي السيد الأستاذ الدكتور/ صبري السنوسي الذي لا يتوانى لحظة، ولا يدخر جهدًا، في نهضة الكلية وتقدمها وازدهارها، لتكون في المقدمة دائمًا، وتحية لكل العاملين بالكلية الذين بذلوا قصارى جهدهم وأفنوا حياتهم في خدمة هذه الكلية، وتحية تقدير وإجلال واحترام لصاحب المعالي الأستاذ الدكتور/ محمد عثمان الخشت رئيس جامعة القاهرة، الذي يواصل الليل بالنهار، للنهوض بالجامعة والمحافظة على مكانتها العريقة بين الجامعات العالمية، وتقدُّمها وازدهارها، أعانه الله ووفقه إلى ما فيه الخير لجامعتنا ولمصرنا الحبيبة.

ووفق الله الجميع إلى خدمة الوطن وسلامة أراضيه.

أ.د. أسامة حسنين عبيد

أستاذ القانون الجنائي

كلية الحقوق.. بيتنا الأول، وما زال مشوار عطائها مستمرًّا لطلابها

قرن ونصف القرن هو عمر هذا الصرح العلمي والأكاديمي العظيم كلية الحقوق جامعة القاهرة، وتُعدُّ كلية الحقوق جامعة القاهرة منارة العلم القانوني في الشرق الأوسط، وذلك منذ إنشائها عام 1868، وكانت تسمى قبل ذلك بمدرسة الإدارة والألسن، ثم لُقِبت بمدرسة الحقوق، وتحولت إلى كلية الحقوق عام 1925م.

وإيمانًا من كليتنا العريقة بدورها العلمي على المستوى الدولي تم استحداث قسم الدراسات القانونية باللغة الإنجليزية عام 1996/1995م، وكذلك استحداث قسم الدراسة باللغة الفرنسية بناء على اتفاقية تعاون بين جامعة القاهرة وجامعة باريس ليحصل الطالب على ليسانس الحقوق من جامعة باريس، وليسانس الحقوق من كلية الحقوق جامعة القاهرة.

كلية الحقوق هي بيتنا الأول، وما زال مشوار عطاء كليتنا العريقة وأساتذتها العظماء على مر السنوات مستمرًّا لطلابها من مختلف دول العالم، إيمانًا بدورها العظيم كأكبر منارة علمية وقانونية في الشرق الأوسط.

وتسعى دائمًا كلية الحقوق على امتداد العصور إلى مد أواصر التعاون ليس على مستوى الوطن العربي فقط، وإنما تسعى دائمًا للتعاون الدولي مع العديد من الجامعات في الدول الأجنبية سعيًا منها لمواكبة التطور المستمر على الساحة القانونية الدولية.

كليتنا العريقة دُمتِ لنا فخرًا، متمنيًا من الله أن يستمر عطاؤك لعديد من الأجيال القادمة.

كلية الحقوق جامعة القاهرة

أ.د. عبد الهادي فوزي العوضي
أستاذ القانون المدني

كلية الحقوق.. تواصل بجدارة أداء رسالتها السامية

بمناسبة مرور مائة وخمسين عامًا على نشأة كلية الحقوق جامعة القاهرة، طُلب مني أن أكتب كلمة لهذه المناسبة، ووجدتني مترددًا ومسوفًا، ومع إلحاح زملائي عليّ، أمسكت بقلمي وأخذت أفكر ماذا أكتب؟ فوجدتني أشرد بذهني وأعود بالذاكرة إلى سنوات طويلة مضت، عندما حملت متاعي وغادرت قريتي وجئت إلى القاهرة أسأل عن كلية الحقوق التي رُشِّحت إليها، وبمجرد أن وقعت عيناي على قبة الجامعة العالية، وسمعت دقَّات ساعتها المشهورة، علمت بأنني وصلت إلى وجهتي، ودخلت من بوابتها العريقة، وقصدت كلية الحقوق، وشعرت للوهلة الأولى بالرهبة الممزوجة بالإعجاب من عظمة وعراقة المكان ومظهر وزي الأساتذة، وكثرة أعداد الطلاب، ومنذ اليوم الأول حدث ارتباط وثيق وانسجام شديد بيني وبينها؛ فقد كنا نسمع ونقرأ عنها إنها كلية الوزراء، ولمسنا ذلك بأنفسنا حيث كان بعض الوزراء يتولون التدريس لنا في قاعات المحاضرات.

ومنذ نشأتها – حتى يومنا هذا– وكلية الحقوق جامعة القاهرة تؤدي رسالتها في تأهيل وتخريج الكوادر المهمة في عالم السياسة وفي محراب العدالة والقانون، ليس في مصرنا الحبيبة وحدها، بل في العديد من الدول العربية الشقيقة، وعلى الرغم من العقبات التي تواجهها كليتنا التليدة اليوم، لا سيما تزايد أعداد الطلاب المنتسبين إليها، إلا أنها تواصل – بجدارة– أداء رسالتها السامية، فاستحقت تقدير الشعب المصري العظيم واحترامه لها، بل استطاعت أن تتطور وتتقدم من حيث المكان والمكانة، فقد كانت الكلية تقتصر على المبنى الرئيسي والمبنى الخلفي، فتمت إضافة الملحق الجديد إليها، كما تم استحداث القسم الفرنسي فيها، ثم قسم الدراسة باللغة الإنجليزية، ومن حيث اللوائح فقد تعدَّلت أكثر من مرة كي تواكب مستجدات العصر الحديثة، وتمر عليها السنون وهي شامخة شموخ الجبال، وكلما تقادم عليها الزمن كلما زاد فخرنا وعزنا بها، فهنيئًا لنا أسرة كلية الحقوق من أساتذة وموظفين وعمال بالانتساب إليها، مع خالص تحياتي لها، بهذه المناسبة الغالية – بدوام الرقي والازدهار.

أ.د. عمر السيد مؤمن

أستاذ القانون المدني

كلية الحقوق.. منارة للعلم القانوني وقبلة للراغبين فيه

بسم الله، والحمدُ لله، والصلاة والسلام على رسول الله... أما بعد،

أنا العبد الفقير إلى رحمة مولاه، عاشقٌ للقانون وكلية القانون – حقوق القاهرة – التي أعتزُّ، وأسعدُ بشرف الانتماء إليها إلى آخرِ يومٍ في حياتي.

أتذكَّر أنني كتبتُ حقوق القاهرة رغبةً أولى عند تقديم أوراقي إلى مكتب التنسيق، بعد نجاحي في شهادة الثانوية العامة، رغم اعتراض الأهل والأقارب وعدم موافقتهم على ذلك؛ نظرًا لحصولي على المركز الأول في هذه الشهادة الثانوية بالمحافظة التي كنت أقطن بها، وكانوا يريدون أن أكتبَ كلية الاقتصاد والعلوم السياسيَّة رغبةً أولى، ولكنني اخترتُ حقوق القاهرة، وأتذكَّر أيضًا أن الأهل والأقارب أجبروني على تقديم أوراقي إلى كلية الشرطة بجانب مكتب التنسيق، ولكنني دعوت الله ألا يكون لي نصيب إلا في حقوق القاهرة، وقد كان؛ ففي أثناء قيامي باختبارات كلية الشرطة حدثت مشكلة بيني وبين أحد عساكر الكلية، قمت على إثرِها بسحب أوراقي

من كلية الشرطة، وعدم إكمال الاختبارات، وجاءتني بطاقة الترشيح من مكتب التنسيق، وكان ترتيبي رقم (1) في كشوف حقوق القاهرة، وبفضل الله وحده احتفظت برقم (1)، في السنوات الأربع لمرحلة الليسانس، حتى خارج مصر بأعلى تقدير.

أنصحُ نفسي أولًا وأبنائي من الطلبة وبناتي من الطالبات بضرورة الالتزام بالطريق المستقيم، والنهج القويم؛ لأنهما أقصر الطرق المؤدية إلى النجاح والفلاح، وأنصحهم أيضًا باجتناب المعاصي والموبقات التي انتشرت في البر والبحر والجو في هذه الأيام، اسمعوا معي – يا شباب اليوم وعواجيز المستقبل– إلى قول الإمام الشافعي –رحمه الله– في هذا المجال:

كلية الحقوق
جامعة القاهرة

شكوتُ إلى وكيعٍ سوءَ حفظي

فأرشدني إلى تركِ المعاصي

وأخبرني بأن العلمَ نورٌ

ونورُ اللهِ لا يُهدى لعاصي

وأنصح أيضًا نفسي –أولًا– وأبنائي من الطلبة وبناتي من الطالبات بضرورة فهم مضمون الحياة الدنيا والغرض منها، وأنها دار فناء لا دار بقاء، وأنها أيضًا ممرٌّ لمقرٍّ دائم هي الآخرة، وأنَّ كلَّ شيءٍ مكتوبٌ ومقدَّرٌ بإرادة الله، وعلينا الرضا والتسليم بقضائه، وعدم الأسى على ما فات، وعدم الفرح بما هو آتٍ، تأملوا معي – يا سادة يا كرام – قول الله تعالى في سورة [الحديد: 20– 23] في هذا الموضوع: قال تعالى في سورة [الحديد: 20–23]: ﴿ ٱ يم يى يي ذ ر ىٰ ﴿٢٠﴾ ئر ئز ئم ئن ئى ئي بر بز بم بن بى بي تر تز تم تن تى تي ثر ثز ثم ثن ثى ثي فى في قى قي كا كل كم كى كي لم لى لي ما مم نر نز نم نن نى ني ىٰ ير يز يم ين يى يي ئج ئح ئخ ئم ئه بج بح بخ بم به تج تح تخ تم ته ثم جح جم حج حم خج خم سج سح سخ سم صح صخ صم ضج ضح ضخ ضم طح ظم عج عم غج غم فج فح فخ فم قح قم كج كح كخ ﴿٢٣﴾.

وتأملوا معي أيضًا في الموضوع نفسِه قولَ الإمام علي بن أبي طالب كرَّم اللهُ وجهَه ورضي الله عنه:

النَفسُ تَبكي عَلى الدُنيا وَقَد عَلِمَت

أنَّ السَلامَةَ فيها تَركُ ما فيها

لا دارَ لِلمَرءِ بَعدَ المَوتِ يَسكُنُها

إِلّا الَّتي كانَ قَبلَ المَوتِ بانيها

فَإِن بَناها بِخَيرٍ طابَ مَسكَنُها

وَإِن بَناها بَشَرٍّ خابَ بانيها

أَينَ المُلوكُ الَّتي كانَت مُسَلطَنَةً

حَتّى سَقاها بِكَأسِ المَوتِ ساقيها

كلية الحقوق جامعة القاهرة

أَموالُنا لِذَوي الميراثِ نَجمَعُها

وَدورُنا لِخرابِ الدَهرِ نَبنيها

كَم مِن مَدائِنَ في الآفاقِ قَد بُنِيَت

أَمسَت خَرابًا وأفنى المَوتُ أهليها

لا تركنن إلى الدنيا وما فيها

فالموت لا شك يفنينا ويفنيها

لِكُلِّ نَفسٍ وَإِن كانَت عَلى وَجَلٍ

مِنَ المَنيَّةِ آمالٌ تُقَوّيها

فَالمَرءُ يَبسُطُها وَالدَهرُ يَقبُضُها

وَالنَفسُ تَنشرُها وَالمَوتُ يَطويها

وأخيرًا وليس بآخر، أدعو أبنائي وبناتي من الطلبة والطالبات إلى الإقبال على الحياة بكل أمل وتفاؤل، والبعد عن الهم والقلق والاكتئاب، تأسِّيًا بقول السيدة زينب رضي الله عنها:

سهرت أعين ونامت عيون

لأمور تكون أو لا تكون

إن ربًّا كفاك ما كان بالأمسِ

سيكفيك في غد ما يكون

فادرأ الهم ما استطعت عن النفس

فحملانك الهموم جنون

وفي الختام أبارك وأهنئ معشوقتي – حقوق القاهرة – على هذه المناسبة الكريمة، داعيًا الله أن يجعلها دائمًا منارةً للعلم القانوني، وقبلةً لكل الراغبين فيه، كما أهنئ عميدَها الحالي بهذه المناسبة السعيدة، متمنيًا له دوام الرُّقي والازدهار، كما أهنئ الطلبة والطالبات داعيًا لهم بدوام التوفيق في المذاكرة والتفوق في

كلية الحقوق جامعة القاهرة

الامتحانات.

والله أسأل لمصرنا الحبيبة دوامَ الأمن والأمان، ولشعبِها العظيم دوامَ العزة والرفعة والريادة في كل المجالات.

أ.د. جمال محمود عبد العزيز

أستاذ القانون التجاري

كلية الحقوق.. رائدة في صياغة التشريع دوليًّا وإقليميًّا

لا شك أن احتفال كليتنا بمرور مائة وخمسين عامًا على إنشائها يمثل حدثًا كبيرًا واستثنائيًّا في مسيرة هذا المعهد التليد، يحتاج أن نقف عنده لنذكر أنفسنا والأجيال التي من بعدنا أن كلية الحقوق جامعة القاهرة تتميز بمبانيها وأساتذتها وطلابها ومناهجها، والقيم والتقاليد الاجتماعية الموروثة فيها، بريادتها العلمية والثقافية، بل يمكن القول بحضارتها القانونية. ومن مظاهر تلك الريادة، أن خريجيها بأقسام الدراسة المختلفة تسعى الشركات والمؤسسات والهيئات إليهم، وبوجه خاص الهيئات القضائية، حيث يكون لهؤلاء النصيب الغالب عند التعيين مقارنة ببقية الكليات المناظرة على مستوى الدولة.

كما أن أساتذة الكلية تتلقفهم الجامعات الخاصة والأجنبية داخل الدولة وخارجها؛ لسمعتهم العلمية والأخلاقية الطيبة، والتي ترجع إلى ما تعلموه في معهدنا التليد.

ولا غرو أن تلك الريادة جعلت كليتنا تسعى دومًا – نحو المحافظة عليها– وذلك من خلال توجيه أبنائها شباب أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم نحو المدارس والأنظمة القانونية العلمية، بداية من النظام القانوني المدني ومرورًا بنظام القانون الأنجلو أمريكي وانتهاءً بالنظام الجرماني، دون إغفال نظام الفقه الإسلامي وهو معين لا ينضب.

فكانت لنا – بفضل الله تعالى – الريادة في صياغة التشريع دوليًّا وإقليميًّا وصياغة النظريات القضائية التي أفرزتها أحكام قضاء المحكمة الدستورية العليا ومحكمة النقض صادرة عن قضاة تخرجوا في كليتنا العريقة. وكذلك في مهنة المحاماة، والتأليف القانوني، والعمل الدبلوماسي وغيره الكثير، فالمقام لا يتسع لذكر نماذج وأسماء تركت ورائها أثرًا بالغًا في تلك المجالات. فهنيئًا لنا بكليتنا في هذه المناسبة، فليفخر طلابها بها في بلدنا العزيزة مصر.

أ.د. معتز نزيه المهدي

أستاذ القانون المدني

كلية الحقوق.. تُعلي كلمة القانون وتُعمِّق مفهوم الحق والعدل

تحتفلُ كلية الحقوق جامعة القاهرة بمرور مائة وخمسين عامًا على إنشائها، هذا المعهد التليد الذي نتشرف جميعًا بالانتماء إليه.

ولقد كانت كلية الحقوق محرابَ الحقِّ والعدل، وستظل مصدرًا لميلاد الكوادر الشامخة من أبناء مصر الذين نفتخر بهم ونتفاخر، من علماء مخلصين، ورجال قضاء وقانونين يشرفونها في مختلف الأجهزة والمؤسسات.

وستبقى كليةُ الحقوق تقوم بدورها في إعلاء كلمةِ القانون، وإنزال حكم القضاء، وتعميق مفهوم الحقِّ والعدل، إيمانًا بأن الطلاب هم محور العملية التعليمية، وثمارها وغاية وجودها، وإن إعدادهم لمواجهة الحياة وتحدياتها القانونية في الحاضر والمستقبل هو الهدف الأساسي الذي تسعى إليه كلية الحقوق؛ حيث يصبحون من رجال القانون الذين لا يعرفون للحقيقة وجهين، ولا للعدالة صنفين، ولا للمشروعية مسارين، وأن مناط العدالة لديهم إعمال ميزان الحقِّ فيما بين الناس جميعًا.

ومن هنا كانت – ولا زالت – الإدارات المتعاقبة لكلية الحقوق جامعة القاهرة تعمل على إعداد خريج مزوَّد بالمعارف النظريَّة، والخبرات العمليَّة، والسلوكيات الإيجابيَّة، مع القدرة على توظيف ما سبق في بناء ذاته وتنمية مجتمعه، وذلك بتقديم تعليم عالي الجودة وفقًا لمعايير عالمية.

كما تسعى الكلية وفقَ خطتها الاستراتيجية إلى التركيز على البحث العلمي، ونشر ثقافة الابتكار والإبداع، وتشجيع الكفاءات المتميزة من أعضاء هيئة التدريس، والهيئة المعاونة، والطلبة للإسهام في صناعة المعرفة القانونية المتكاملة، مما يضمن تخريج كوادر مدرَّبة قادرة على الابتكار، وتحقيق الريادة في المجالات القانونيَّة المختلفة.

وأخيـرًا، أودُّ أن أتقـدَّم بالشـكرِ وبتحيـة إجـلال وتقـدير لأسـاتذتنا الأجـلاء المخلصين، الحاضر منهم والغائب، على كلِّ ما قدَّموه من جهد وإخلاص في العمل، ومـا قدَّموه لهـذا الحصـن القـانوني العظـيم مـن علـم وتوجيـه وخبـرات. واللـه ولـي التوفيق.

د. محمد عبد العظيم الدكماوي

منسق الأنشطة الطلابية

كانت كلية الحقوق سبّاقة إلى الأخذ بكل مظاهر التطور في مجال الدراسة القانونية

إنه لمن دواعي فخري واعتزازي أن يُسند إليَّ الإشراف على إصدار مجلةٍ تذكاريةٍ خاصة بمناسبة مرور مائة وخمسين عامًا على نشأة كلية الحقوق جامعة القاهرة، ويزيدني فخرًا واعتزازًا، بل خجلًا وحياءً أن أكتبَ هذه الكلمات في رحاب كوكبةٍ من أساتذتي الأجلاء، الذين جلست في مقعدِ الطالب لعلمهم المقتدي بسلوكهم، أكتبُ هذه الكلماتِ في رحاب قمم وقامات لها إسهامات أثرت، وما زالت تثري، الحياة المصرية والعربية في شتى المجالات القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، ممن يفنون عمرهم في خدمة الوطن طالبين رفعته، وحاملين لوائه ليظل عاليًا خفَّاقًا وسط الشعوب كافةً.

أتذكر جيدًا عقب عودتي من بعثتي الخارجية عام 2005 بعد حصولي على الدكتوراه في القانون من جامعة باريس (1) (بنتيون سوربون)، ودخولي قاعة المحاضرات كي أُلقي أولى محاضراتي، فأنهيتها بعد وقت قصير، ثم فتحت بعدها باب المناقشة مع الطلاب ووجدت منهم تفاعلًا كبيرًا، جعلني أستمر في اتباع هذا النهج التفاعلي في إلقاء محاضراتي، إن العمل في مجال التدريس بالجامعة لهو أمر جلل، ومسئولية عظيمة؛ حيث نخاطب آلاف الطلاب وعلينا التزامٌ تجاههم بأن ننقل لهم ليس العلم فقط، وإنما أيضًا المُثل والأخلاق والقيم النبيلة، والتي بها تبنى الأمم والحضارات.

لقد كانت سعادتي بالغةً حينما كُلِّفت في هذا العام الجامعي 2019/2018 بالقيام بمهام منسق الأنشطة الطلابية بكلية الحقوق جامعة القاهرة؛ لأنها سوف تتيح لي المزيد من الحضور بين الطلبة، وأساعدهم في الانخراط في الأنشطة الطلابية المختلفة، فالجامعة ليست مكانًا للدراسة فحسب، بل هي جامعة للعلوم

والفنون، وفيها يُصنع العلماء والأدباء، وفي أرجائها تُصقل المواهب وتُنمى المهارات، فالجامعة بحقٍ هي منارة التنوير، ومنها يبدأ التطوير، ومن هذا المنطلق استضافت جامعة القاهرة فعاليات المؤتمر الدوري السادس للشباب يومي 28 و29 يوليو 2018 بحضور وتشريف السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية، ووقَّع سيادته في سجل كبار الزُّوار، وافتتح فعاليات المؤتمر الأكبر للشباب، بحضور ثلاثة آلاف مدعو، مُعلنًا بذلك عن مدى اهتمام الدولة وقيادتها السياسية بالشباب عامة، وبشباب الجامعة خاصة، ومن حسن الطالع أن يتزامن هذا الحدث مع احتفال كلية الحقوق جامعة القاهرة بمرور خمسين عامًا بعد المائة على نشأتها.

لقد كانت كلية الحقوق جامعة القاهرة سبَّاقة إلى الأخذ بكل مظاهر التطور في مجال الدراسة القانونية المقارنة، فاستحدثت منذ سنوات قسم الدراسة باللغة الفرنسية؛ وذلك لنشر الثقافة القانونية اللاتينية من خلال إنشاء معهد قانون الأعمال الدولية (IDAI) بالاشتراك مع جامعة باريس (1) بموجب اتفاقية وُقِّعت عام 1989؛ ويشرفني القيام بمهام نائب مدير المعهد، كما استحدثت قسم الدراسة باللغة الإنجليزية؛ وذلك لنشر الثقافة القانونية الأنجلو سكسونية، ومن خلال هذا التنوع باتت كلية الحقوق جامعة القاهرة منبعًا يمد المجتمع بكفاءات وخبرات مدربة على مستوى عالٍ في مجالات القانون والاقتصاد والسياسة، وسوف تظل –بإذن الله– منارة للعلم، وقبلة للدراسين، وسوف تظل فاتحة ذراعيها مستقبلة بحفاوة كل مريديها من مختلف البلدان.

كلية الحقوق
جامعة القاهرة

د. دعاء الصاوي يوسف

مدرس القانون العام

كلية الحقوق.. قادرة على تحمل الأمانة ورفع راية العلم وترسيخ مبادئ الحق والعدل

أنه لشرف عظيم أن يتنسب المرء، وأن يتلقى تعليمه في أول كلية حقوق تم أنشاؤها في جمهورية مصر العربية، بل في المنطقة العربية بأسرها، ألا وهي كلية الحقوق جامعة القاهرة. ذلك الصرح العلمي العظيم الذي تلقت فيه أجيال عديدة تعليمها على يد أساتذة أجلاء حفروا اسمهم بحروف من نور في عالم القانون، أساتذة أضاءوا بنور علمهم طريق المعرفة، ولم يتخلوا يومًا عن تقديم عطائهم ومساعدتهم لكل طالب علم سواء من داخل الوطن أو من خارجه. بل إنهم كما كانوا يقومون بإرساء أسس وقواعد النظام القانوني في مصر كانوا أيضًا يقومون بوضع هذه الأسس والقواعد أو يشاركون في وضعها في كثير من الدول العربية، لتدين لهم هذه الدول بالفضل.

وكما كان الأستاذ عظيمًا، كان الطالب نابهًا حريصًا كل الحرص على ما اكتسبه من علم ومبادئ وقيم على يد أستاذه.

فتولى خريج كلية الحقوق جامعة القاهرة العديد من المناصب والمواقع، والتي أثبت فيها جدارته وقدرته، وكان مثالًا مشرفًا، وعنوانًا منيرًا لقلعة العلم التي تخرج فيها.

وها هي الأيام والسنوات تمر لتمضي مائة وخمسون عامًا على نشأة كلية الحقوق جامعة القاهرة، وهي ثابتة راسخة، مؤدية دورها على أكمل وجه بالرغم من كل الظروف والصعاب المحيطة بها، وبإذن الله قادرة لسنوات عديدة قادمة على تحمل الأمانة والاستمرار في رفع راية العلم وترسيخ مبادئ الحق والعدل.

السادة الأساتذة
الذين تولوا عمادة الكلية منذ إنشائها
كلية الحقوق
جامعة القاهرة

كلية الحقوق
جامعة القاهرة

السـادة الأسـاتـذة
الذين تولوا عمادة الكلية منذ إنشائها

الأستاذ فيدال Vidal

أكتوبر ١٨٦٨ إلى أغسطس ١٨٩١

الأستاذ تستو Testoud

ديسمبر ١٨٩١ إلى مارس ١٩٠٣

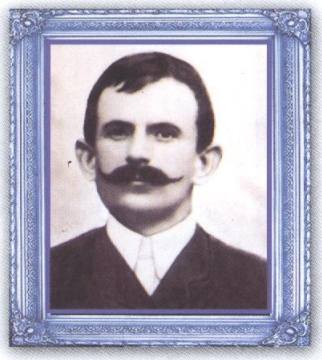

الأستاذ جرانمولان J.Grand Moulin

٢٤سبتمبر١٩٠٣ إلى ٣٠ سبتمبر ١٩٠٦

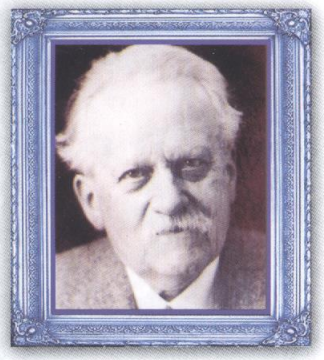

الأستاذ لامبير Lambert

٢٣ أكتوبر ١٩٠٦ إلى ٢٥ سبتمبر ١٩٠٧

الأستاذ إيموس S.Amos

أول يناير ١٩١٣ إلى ٦ يوليه ١٩١٥

الأستاذ هيـــل Hill

٢٦ سبتمبر ١٩٠٧ إلى ٣١ ديسمبر ١٩١٢

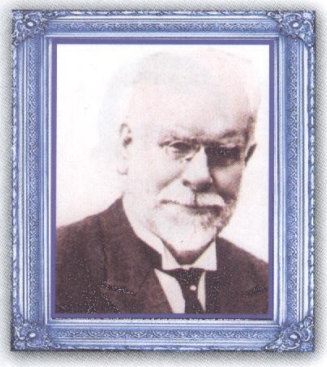

الأستاذ ديجى Duguit

من ٣٠ أبريل ١٩٢٣ إلى ١١نوفمبر ١٩٢٤

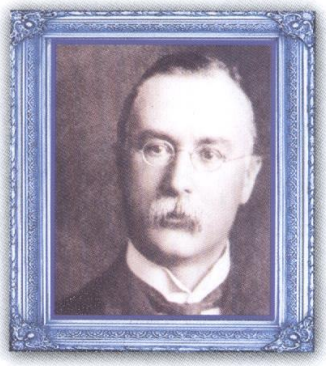

الأستاذ والتون Walton

من٢٨ سبتمبر ١٩١٥ إلى ١١ ينـاير١٩٢٣

الأستاذ علـــى ماهـــر

من أول ديسمبر ١٩٢٤ إلى ٣ مارس ١٩٢٥

الأستاذ الدكتور عبد الحميد أبوهيف

من٢٩ نوفمبر ١٩٢٥ إلى أول مـارس ١٩٢٦

الأستاذ أحمـــد أمـــين

من أول أبريل ١٩٢٦ إلى ٢يوليه ١٩٢٧

الأستاذ الدكتورمحمد كامل مرسى

من١٠ أكتـوبـر ١٩٢٨ إلى ٧مايو ١٩٣٦

الأستاذ الدكتور عبد الرزاق السنهورى
من٨ أكتوبر ١٩٣٦ إلى ١٥ أكتوبر ١٩٣٧

الأستاذ الدكتور محمد صالح
من٢٦ أكتوبر ١٩٣٧ إلى ٢٠ أكتوبر ١٩٤٠
من نوفمبر ١٩٤٢ إلى نوفمبر ١٩٤٥

الأستاذ الدكتور على محمد بدوى
من٢١ أكتوبر ١٩٤٠ إلى ١٠ نوفمبر ١٩٤٢

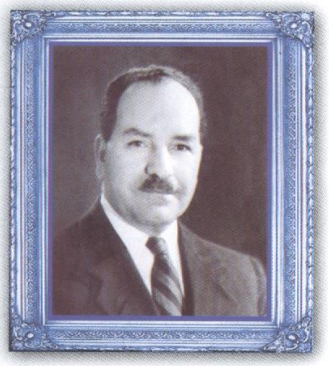

الأستاذ الدكتور محمد مصطفى القللى
من ٢١ نوفمبر١٩٤٥ إلى ٣١ أكتوبر١٩٤٩

الأستاذ الدكتورمحمد حامد فهمى
من ١٤ نوفمبر ١٩٤٩ إلى ٢٥ يوليو ١٩٥٢

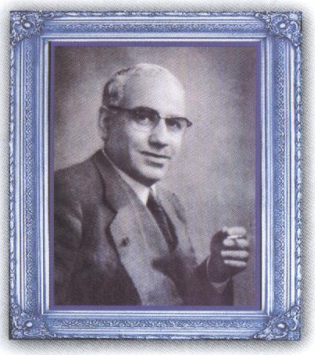

الأستاذ الدكتورالسعيد مصطفى السعيد
من ٢٥ أكتوبر ١٩٥٢ إلى ٩ يوليه ١٩٥٣

الأستاذ الدكتورمحمد عبد المنعم بدر
من١٨ يوليو ١٩٥٣ إلى١٩ يناير ١٩٥٨

الأستاذ الدكتور محمود محمود مصطفى
من٢٠ فبراير ١٩٥٨ إلى ١٩ فبراير ١٩٦٢

الأستاذ الدكتور جابر جاد عبد الرحمن
من ٢٠ فبراير ١٩٦٢ إلى ٢٤سبتمبر ١٩٦٩

الأستاذ الدكتور/عبدالمنعم السعيد البدراوى
من٩ أكتوبر١٩٦٩ إلى ٢٤ أغسطس١٩٧٣

الأستاذ الدكتور جميل الشرقاوى
من٢٩ سبتمبر ١٩٧٣ إلى ١ سبتمبر ١٩٧٧

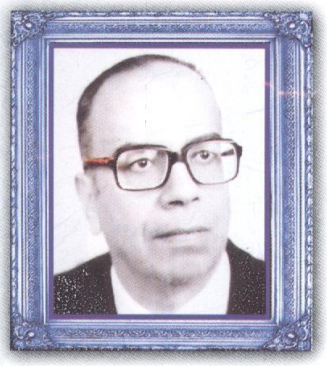

الأستاذ الدكتورمحمود نجيب حسنى
من١٨ أكتوبر ١٩٧٧ إلى ٣١ أكتوبر١٩٨٣

الأستاذ الدكتور أحمد فتحى سرور
من٢نوفمبر ١٩٨٣ إلى ٣٠ سبتمبر ١٩٨٥

الأستاذ الدكتور فتحى إسماعيل والى
من١٢أكتوبر١٩٨٥ إلى١٥ سبتمبر ١٩٨٨

الأستاذ الدكتور نعمان محمدخليل جمعه
من٥ أكتوبر ١٩٨٨ إلى٣١ يوليو ١٩٩٤

الأستاذ الدكتور محمود سمير الشرقاوى
من أول أغسطس ١٩٩٤ إلى ٣١ يوليو ١٩٩٦

الأستاذ الدكتور/أنور أحمد رسلان
من ١١ أغسطس١٩٩٦ إلى ٣١ يوليو ٢٠٠٢

الأستاذ الدكتور أحمد السيد صاوى
من أول أغسطس٢٠٠٢ إلى ٣١ يوليو ٢٠٠٤

الأستاذ الدكتور/ أحمد عوض بلال
من أول أغسطس 2004 إلى يولية 2010

الأستاذ الدكتور/ محمود كبيش
من أول أغسطس إلى 31 يولية 2014

الأستاذ الدكتور/ عمر سالم
من أول أغسطس 2014 إلى31 أكتوبر 2017

الأستاذ الدكتور/ صبرى السنوسى
من أول نوفمبر 2017 وحتى الآن

كلية الحقوق
جامعة القاهرة